صفة الحقو للرحمن تبارك وتعالى

" دراسة عقدية "

إعداد الدكتور:

يوسف بن سعيد بن حمدان آل إبراهيم الغامدي

أستاذ العقيدة المساعد بالكلية

كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية

مركز الدراسات الإسلامية

جامعة أم القرى

المملكة العربية السعودية

ملخص بحث ((صفة الحقو للرحمن دراسة عقدية))

اختلف العلماء في هذه الصفة إثباتاً و نفياً و تأويلاً تجاه صفة الحقو للرحمن لذا جاءت هذه الدراسة لتهدف **إلى** : دراسة هل هذه الصفة ثابتة لله تبارك وتعالى أم لا ؟ **ثم** دراسة أدلة هذه الصفة و تحرير القول فيه ، **ثم** الموقف الصحيح من هذه الصفة و الحق الواجب تجاها تسليماً لله و لكتابه و لرسوله ﷺ

وقد جعلت أصح حديث في الباب حديث أبي هريرة ﷺ (أخذت الرحم بحقو الرحمن) في صحيح البخاري موطن للدراسة و تناولت الحديث دراية ورواية و ما يتعلق به من مسائل و روايات و متابعات و شواهد و ما يلحق بها و قد خلصت من هذه الدراسة إلى :

١) ثبت من دراسة أسانيد الأحاديث السابقة أن:

أ – الحقو –بالإفراد– صفة ثابتة لله تعالى على الوجه اللائق به ﷻ.

ب – الحُجزة: صفة ثابتة لله تعالى على الوجه اللائق به ﷻ.

ج – حقوي –بالتثنية– هذه الصفة لا تثبت لله تعالى؛ لعدم خلو أسانيدها من ضعف وعلة.

د – منكبي : هذه الصفة لا تثبت لله تعالى لعدم خلو سندها من ضعف شديد وعلة.

٢) الحقو والحُجزة بمعنى واحد، وبالتالي فإثباتهما لا تعارض بينهما خاصة إذا علمنا أن الحقو ثبت من حديث أبي هريرة والحُجرة من حديث ابن عباس، وأبي سعيد، فتنوع مخرجهما مما يدل على أنه لا مانع أن يكون الرسول ﷺ قد وصف الله بهما.

٣) الروايات التي ورد فيها إثبات صفة الحقو من حديث أبي هريرة مُفسرة أو مُبينة لتلك الروايات التي لم يرد فيها إثبات هذه الصفة من حديث أبي هريرة أيضًا.

ولا تعارض بين هذه الروايات – والحمد لله – والتحديث بهما لا يمنع أن يكون أبو هريرة قد سمع الوجهين من النبي ﷺ بدلالة أن بعضهم سمع حجزة بدل حقو فحدّث بهما أو أنه حدّث بهما مرة مجملة ومرة مفسرة؛ لكن قطعًا أنه سمع حقو كما سبق في دراسة شجرة إسناد الحديث فذكرها مرة ولم يذكرها مرة، وكذلك بعده من الرواة قد ذكر الوجهين خاصة وأنهم – أي أبو هريرة ومَن بعده– يُحدثون بالحديث الواحد عشرات بل مئات المرات.

وهذا مُقرر عند علماء مصطلح الحديث.

٤) القول في ((الحقو)) كالقول في ((الوجه)) و((اليد)) وغيرهما من الصفات الذاتية التي ورد الخبر الثابت بوصف الله تعالى، فيجب الإيمان بها جميعًا، وإثباتها لله عز وجل على الوجه الذي يليق بجلاله وعظمته.

٥) فرارًا من إثبات صفة الحقو جعل نفاتها أفعال الرحم من باب المجاز حتى لا يُلزموا بإثبات الصفة إن أقروا بحقيقة هذه الأفعال؛ لذا مَن أقر بحقيقتها –منهم– لموافقة ذلك النص والعقل جعل ذلك خاصًّا بالتعلق بالعرش أو بقائمة العرش.

٦) العبرة بموافقة الحق والدليل لا بمتابعة فلان مهما كان قدمه في العلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ..

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [آل عمران : ١٠٢].

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [النساء: ١].

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار [1].

أما بعد:

(١) هذه تسمى بخطبة الحاجة التي يفتتح النبي ﷺ بها خطبه. انظر: خطبة الحاجة للألباني .

فمن أعظم نعم الله على العبد أن يتعلم ما لله من أسماء وصفات فهي غاية العلم و رأسه و هدفة فمعرفة الله غاية الغايات و مقصد المقاصد على أن يكون هذا العلم منبعه ومرجعه الكتاب والسنة

لذا عقدت العزم على القيام بدراسة عقدية لبعض صفات الخالق سبحانه و تعالى ذات الطابع الخاص و الموقف المتعدد من العلماء تجاهها خاصة و أن القارئ في كتب العلم يقع في حيرة شديدة تجاه مواقف عدد من العلماء من بعض صفات الله ومن هنا وجد لدى ما يسمى في عالم البحث العلمي : **مشكلة البحث أو سبب و جوده وهي :**

تعدد مواقف العلماء و كثرة مواقفهم تجاه : **صفة الحقو للرحمن تبارك و تعالى ،** حيث تنوع كلامهم حولها فتجد من يسلم بها صفة لله و يثبتها ، و منهم من يضطرب ويحتار فيتوقف أو يؤول، و منهم من ينفيها من هنا وقع اختياري عن دراسة صفة الحقو للرحمن تعالى محاولاً دراسة أدلتها و تحرير القول فيها على أن تكون هذه الدراسة لهذ الصفة مبناها على صحة النقل و الأثر ثم بيان معناها في اللغة و مدلولها ، وجعلت أساس تلك الدراسة ومبناها على حديث أبي هريرة ﷺ "قامت الرحم فأخذت بحقو الرحمن" كونه في الصحيحين لذا جعلته أصل دراسة هذه الصفة ثم الانطلاق لبقية أحاديث ونصوص هذه الصفة ،

و جعلت عنوان البحث ((صفة الحقو للرحمن دراسة عقدية))

ليهدف بشكل رئيس إلى :

١- دراسة هل هذه الصفة ثابتة لله تبارك وتعالى أم لا ؟

٢- دراسة أدلة هذه الصفة و تحرير القول فيه

٣- الموقف الصحيح من هذه الصفة و الحق الواجب تجاها

٤- التسليم لله و لكتابه و لرسوله ﷺ

أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذا البحث في نقاط كثيرة منها :

١- التعبد للخالق تبارك وتعالى بهذه الصفة في حال ثبوتها

٢- أن العقل تابع للشرع فيما عجز عن فهمه و استيعابه مما ثبت من نصوص

الصفات لله تعالى فالشرع لا يأتي بمحال

٣- أن الطريق الوحيد لدينا لإثبات هذه الصفة و أمثالها هو الوحي ليأتي بعد ذلك التسليم و الرضا و التعبد

٤- جمع أدلة هذه الصفة و تحرير الكلام فيها سنداً و متناً .

٥- أدلة ثبوت الصفة تكون بالوحي كله " القرآن أو السنة " فلا يقتصر على القرآن كما هو مذهب البعض و لا يعتمد فيه على الموضوع و الضعيف .

٦- أن الخالق تبارك وتعالى أعظم من أن تحيط به العقول أو تدركه الأفهام أو تتصوره الأذهان أو تتخيله الأوهام .

ثم شرعت أبحث عن **دراسات سابقة** تناولت دراسة هذه الصفة على المقصود في الأبحاث العلمية فلم أهتد لمن تناولها بدراسة علمية أكاديمية مستقلة أو في كتاب مستقل بها أو ضمن بحوث علمية خاصة بها – فيما اطلعت عليه وبحثت عنه –

مع أهمية هذه المسألة وتوفر الأدلة فيها ولكن سبحان من وسع كل شيء علماً وعجز خلقه عن الإحاطة بشيء من علمه ، مع أن هناك إشارات ولفتات و وقفات ذكرها العلماء ضمن شروح أحاديث هذه الصفة أو عند ذكر هذه الصفة تحتاج إلى دراسة و مدارسة .

لذا عقدت العزم على كتابة هذا البحث فوضعت له **خطة جاء ت على النحو التالي :**

- **القسم الأول : دراسة سند حديث صفة الحقو**

و يحتوي على :

أولاً : نص الحديث

ثانياً : تخريج الحديث

ثالثاً : شجرة سند الحديث

رابعاً : دراسة شجرة أسانيد الحديث بطرقة

- **القسم الثاني دراسة متن حديث صفة الحقو**

و يحتوى على :

أولاً : معنى الحقو في معاجم اللغة و كتب الغريب

ثانياً : معنى الحُجزة في معاجم اللغة و كتب الغريب

ثالثاً : معتقد أهل السنة و الجماعة في صفة الحقو

رابعاً : أقوال المخالفين لقول أهل السنة في صفة الحقو

خامساً :الأفعال المسندة إلى الرحم وعلاقتها بصفة الحقو

- **الخاتمة**
- **فهارس للمصادر و المراجع ، و للموضوعات**

وقد جعلت لهذه الخطة محددات تمثلت في :

أولاً : دراسة حديث الباب الذي هو الأصل في الحديث عن هذه الصفة من حيث: سنده ، وذلك من خلال:

١- تخريجه مركزًا على ورود هذه الصفة في الرواية من عدمها.

٢- وضع شجرة إسناد هذا الحديث تسهل تسلسل النظر لرواة الحديث و طرقه .

٣- دراسة شجرة أسانيد هذا الحديث فعليها مبنى التصحيح و الرد للرواية .

ثانيًا : دراسة متن الحديث – صفة الحقو ومدى ثبوتها من عدمه عند أهل السنة ومخالفيهم- وذلك من خلال:

١- هل صفة الحقو تثبت لله تعالى أم لا ؟ .

٢- أقوال أهل السنة و مخالفيهم في هذه الصفة ممن لم يسلك التعطيل التام كالمعتزلة .

٣- الأفعال المسندة إلى الرحم من خلال الحديث وعلاقتها بهذه الصفة.

وقد وضعت منهجاً لكتابة هذا البحث من شقين :

الأول : المنهج العلمي المتبع في مثل هذه البحوث غالباً والذي يقوم على :

١-محاولة استقراء نصوص هذه الصفة من الصحيحين و الحرص على ذكر متابعات و شواهد هذه الروايات التي تحقق الغرض من البحث ضمن حدود البحث بحيث لا يكون هذا الاستقراء تاماً و لا تفصيلياً بلا ثمرة

٢-بذل الجهد بدراسة سند الحديث و متنه دراسة تحليلية معتمدة على طريقة علماء الحديث في التعامل مع الرجال و فن الرواية و الدراية

٣-الحرص على التعامل مع هذه النصوص بمنهجية الاستنباط مما أطلع عليه من نصوص السنة المطهرة ثم أقوال سلف الأمة و علمائها وفق عقيدة أهل السنة و الجماعة

٤-محاولة إصلاح الأقوال المخالفة للمعتقد الحق الواجب في صفات الله تعالى ببيان الحق فيها و رد الباطل منها

الثاني : المنهج الفني في تدوين البحث و إخراجه المتمثل فيما يلي :

- توثيق الآيات و النصوص و الأقوال وعزوها إلى مظانها
- لا أترجم للأعلام لكي لا يطول البحث فليس هذا مقصوداً في هذه البحوث و نظرائها و إن وجدت ترجمة فلحاجة اقتضاها البحث
- وضعت خطة مختصرة للبحث على غرار المناسب لهذه البحوث المركزة
- وضعت خاتمة و فهارس مختصرة

هذا وأحسب أن هذه الدراسة وأمثالها نافعة جدًا لطالب العلم، ولكل باحث في علم التوحيد؛ وذلك لأنها ترجع مسائل الاعتقاد إلى مصدرها ومنبعها -الوحي- مع الاستئناس بأقوال علماء سلف الأمة في هذه المسائل مما يُعطي الباحث حجةً ودليلاً، فضلاً عن ربطها بعلم مهم من الدين يتعلق بدراسة السنة ألا وهو علوم الحديث خاصة باب العلل ومسائله، والتي قد تستغرق وقتًا لدراسة الحديث لإخراجه سليمًا من شذوذ أو علة، أو أي قدح فيه سندًا أو متنًا.

وختامًا.. فإنني أحمد الله وحده و أشكره وأُثني عليه الخير كله ، على كل خير ونعمة وعلى ما وفق ويسر وأعان .

و أسأل الله أن يكون هذا البحث نافعًا لمن قرأه وسمعه وقوّمه إنه سميع مجيب وأن يجعله في موازين حسنات الجميع،.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم...

والحمد لله رب العالمين..

وكتبه

يوسف بن سعيد بن حمدان الغامدي

جدة - ذو الحجة ١٤٣٩ هـ

القسم الأول : دراسة سند حديث صفة الحقو

أولاً : نص الحديث

نص الحديث في صحيح البخاري : "**قامت الرحم فأخذت بحقو الرحمن**".

ثانياً : تخريج الحديث

أ) تخريج الحديث بناءً على ورود هذه اللفظة مُفردة من عدمها من حديث أبي هريرة ﷺ [٢].

---

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التفسير، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد:٢٢] برقم (٤٨٣٠، ٤٨٣١، ٤٨٣٢) ص٩٤٩ بلفظه.
وفي كتاب الأدب، باب: مَن وصل وَصَله الله برقم (٥٩٨٧) ص١١٦١، وفي كتاب التوحيد : بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلاَمَ اللَّهِ) [الفتح: ١٥] برقم (٧٥٠٢) ص١٤٣٠. بنحوه وكلها بدون جملة: **"فأخذت بحقو الرحمن"** وبدل **"أخذت بحقو" "قالت هذا مقام ..."**.
وأخرجه مسلم في صحيحه بنحوه، ولفظه: **"قامت الرحم فقالت ..."** بدون **"أخذت بحقو الرحمن"** في كتاب البر والصلة والآداب، باب: صلة الرحم وتحريم قطيعتها برقم (٢٥٥٤) ص١٠٣٢.
وأخرجه أحمد في مسنده بنصه بلفظه برقم (٨٣٦٧) (١٠٣/١٤) وقال محققوا المسند: إسناده صحيح على شرط الشيخين، وقال الألباني عن سنده: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين. السلسلة الصحيحة (٥٥٠/٦).
وأخرجه هناد في الزهد بدون **"فأخذت بحقو الرحمن"** على نحو لفظ مسلم برقم (١٠٠١) (٤٨٨/٢).
وأخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب: صلة الرحم برقم (٥٠/٣٦) بنحو لفظ الإمام مسلم أي بدون: **"أخذت بحقو الرحمن"** وقد صححه الألباني في السلسلة برقم (٢٧٤١) (٥٥٠/٦-٥٥٢)، وفي صحيح الأدب المفرد (٤٨).
وأخرجه النسائي في الكبرى كتاب التفسير، باب (٣٣٤) قوله تعالى: ﴿ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: ٢٢] برقم (١١٤٩٧) (٤٦١/٦). وفي تفسيره (٢٩٩/٢) سورة محمد آية (٢٢) برقم (٥١٧) بنحو لفظ الإمام مسلم.
وأخرجه الطبري في تفسيره (٢١٤/٢١) سورة محمد آية (٢٢) بلفظ: **"تعلقت الرحم بحقو الرحمن"**.
وأخرجه ابن حبان في صحيحه كتاب البر والإحسان، باب: صلة الرحم وقطعها برقم (٤٤١) بنحو لفظ الإمام مسلم، وقال محقق الكتاب –الأرناؤوط-: إسناده صحيح على شرط الشيخين. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (١٨٤/٢).
وأخرجه الحاكم في المستدرك بلفظ كتاب البر والصلة برقم (٧٢٨٦) (١٧٨/٤-١٧٩)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي قائلاً: ذا في البخاري.
وأخرجه البيهقي بلفظه في الأسماء والصفات (٤٦٥) باب: ما رُوي في الرحم وأنها قامت فأخذت بحقو الرحمن، وفي الجامع شعب الإيمان، باب: صلة الرحم السادس والخمسون برقم (٧٥٥٨) (٨٣/١٤)، وقال الندوي محقق الكتاب: إسناده صحيح وبنحو لفظ مسلم أخرجه في سننه الكبرى، برقم (١٢٩٩٦) (٢٦/٧). والحديث أورده:
١) المنذري في الترغيب والترهيب بلفظ الإمام مسلم، كتاب البر والصلة وغيرها، باب: الترغيب في صلة الرحم برقم (٣٨٠٧) (٢٢٩/٣). وانظر: صحيح الترغيب والترهيب للألباني (٦٧١/٢) برقم (٢٥٢٩).
٢) القرطبي في تفسيره (٢٩٧/١٦) في تفسير سورة محمد آية (٢٢).
٣) الذهبي في ميزان الاعتدال (٢٩٧/٤) برقم (٤٩٠٦).
٤) ابن كثير في تفسيره (١٧٩/٤) في تفسير سورة محمد آية (٢٢).
٥) السيوطي في تفسيره (الدر المنثور) (٤٩/٦)، وعزاه إلى عبد بن حميد، ابن مردويه وغيرهما مما سبق ذكرهم في التخريج السابق، وعزاه إلى الحكيم الترمذي، وقد رجعت إلى كتابه نوادر الأصول ولم أجده كما ذكره بل وجدته بلفظ التثنية "حقوي".
٦) الألباني في السلسلة الصحيحة (٥٥٠/٦) برقم (٢٧٤١).

أ) قد وردت لفظة "الحقو" في بعض الأحاديث بلفظ التثنية "حقوي"[٣].

ب) وقد ورد قول ((منكبي)) بدل ((حقو)) و((حقوي))[٤].

ت) ومما يلحق بهذه الصفة وقد ورد عن النبي ﷺ ذكره عن ثلاثة من الصحابة حديث الحجزة الذي نصّه قوله ﷺ:

((إن الرحم شجنة أخذة بحُجزة الرحمن...))[٥].

ثالثاً : شجرة سند الحديث :

أ – كاملاً :

---

[٣] ١- بنص متن البخاري الذي ورد فيه لفظ "الحقو" لكن بالتثنية بدل الإفراد. وذلك عند البغوي في شرح السنة (٤٣٦/٦-٤٣٧) كتاب البر والصلة برقم (٣٣٢٥) وقال البغوي: هذا حديث متفق على صحته أخرجه محمد عن خالد بن مخلد عن سليمان، وأخرجه مسلم عن قتيبة عن حاتم بن إسماعيل عن معاوية بن أبي مزرد قال: حدثني عمي أبو الحباب سعيد بن يسار ولم يذكر: **"فأخذت بحقوي الرحمن"**، ورواه غيره عن قتيبة، وقال: **"فأخذت بحقو الرحمن".**

٢- عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: **"إن الرحم شجنة، وإنها اشتُقت من اسم الرحمن، وأنها أخذت بحقويه تقول: اللهم صلْ ...".** رواه ابن أبي عاصم في السنة (٣٧٥/٢) برقم (٥٥٢)، وضعّف إسناده الألباني، ود. الجوابرة.

٣- عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: **"الرحم شجنة من الرحمن تعلقت بحقوي الرحمن تقول: اللهم صلْ ..."** الطبراني في الأوسط (١٢٦/٦) برقم (٩٣١٧).

[٤] وقد ورد عند ابن أبي عاصم في السنة برقم (٥٤٨) (٣٧٣/٢) من حديث أبي هريرة ﷺ عن أبي صالح. وصححه الألباني في تحقيقه للكتاب ووافقه الجوابره وهو ضعيف على الصحيح كما درست ذلك، ويأتي عند دراسة شجرة سند هذه الرواية.

[٥] الحديث أخرجه: ابن أبي شيبة في مصنفه (٢١٨/٥) برقم (٢٥٣٩٥) من حديث أم سلمة بلفظه.
وأخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث ابن عباس (٣٢١/١) برقم (٢٩٥٦) بلفظه، وحسّن إسناده أحمد شاكر في تحقيقه للكتاب، والألباني في السلسلة الصحيحة برقم (١٦٠٢)، وكذلك محققوا المسند: الأرناؤوط ومَن معه.
وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة من حديث ابن عباس بلفظه (٣٧٤/٢) برقم (٥٥٠) وحسّن الألباني سنده وقال: إسناده حسن على ما بينته في الصحيحة (١٦٠٢)، وكذلك الجوابره، قال: إسناده حسن، رجاله رجال الشيخين غير صالح مولى التوأمه، قال الحافظ: صدوق اختلط، لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج. اهـ وقد روى هنا عن ابن جريج.
وأخرجه أيضًا عن أم سلمة بلفظه (٣٧٣/٢) برقم (٥٤٩) وضعّفه الألباني والجوابره.
وأخرجه الطبراني في الكبير بطريقين على نحو ما عند ابن أبي عاصم: الأول: عن ابن عباس بلفظه (٣٢٧/١٠) برقم (١٠٨٠٧)، والثاني: عن أم سلمة بلفظه (٤٠٤/٣) برقم (٩٧٠).
وأخرجه ابن أبي عاصم أيضًا في السنة من طريق أبي سعيد مرفوعًا (٣٧٤/٢) برقم (٥٥١)، وصحح الألباني والجوابره سنده.

رابعاً : دراسة شجرة أسانيد الحديث بطرقة :

أ- دراسة شجرة أسانيد حديث أبي هريرة ﷺ في ورود الوصف بالحقو من حيث إيرادها بالإفراد وبالتثنية، ومن حيث عدم ورودها مطلقًا.

هذا الحديث مداره على معاوية بن أبي مزرّد عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة واختُلف في إسناده ومتنه على أوجه:

الأول: معاوية بن أبي مزرد[٦] عن سعيد عن أبي هريرة ﷺ بإفراد كلمة ((الحقو))، وقد رواه عن معاوية ستة من تلاميذه وهم:

١) عبد الله بن المبارك:

اختُلف في روايته على جهين:

الأول: عبد الله بن المبارك عن معاوية عن سعيد عن أبي هريرة ﷺ بذكر كلمة ((الحقو)) مفردة، أخرجه البخاري في صحيحه[٧] عن بشر بن محمد به.

الثاني: عبد الله بن المبارك عن معاوية عن سعيد عن أبي هريرة بدون ذكر ((الحقو)) مطلقًا لا إفرادًا ولا تثنية، أخرجه البخاري في صحيحه عن بشر بن محمد[٨]، وابن حبان في صحيحه[٩]، والنسائي في الكبرى[١٠]، والتفسير[١١] كلاهما -ابن حبان والنسائي- من طريق حبان بن موسى به. وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى[١٢] من طريق عبدان به، ثلاثتهم -بشر حبان عبدان- عن ابن المبارك به.

---

[٦] هو: معاوية بن عبد الرحمن بن يسار المدني، أخرج له البخاري عن سليمان، وحاتم، وابن المبارك عن عمه سعيد بن يسار، ويزيد بن رومان في أكثر من موضع، قال عنه ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: لا بأس به، وقال ابن حجر: ليس به بأس. أخرج له الجماعة. انظر: التعديل والتجريح للباجي (٧١٥/٢)، وتهذيب التهذيب (٢١٧/١٠)، والتقريب (٩٥٦) برقم (٦٨١٨).

[٧] ص٩٤٩ برقم (٤٨٣٢).
وهو الحديث الثالث في الباب كأنه المتابع الثاني لحديث خالد بن مخلد -يأتي- رقم (٤٨٣٠).

[٨] ص١١٦١ برقم (٥٩٨٧).

[٩] (١٨٤/٢) رقم (٤٤١).

[١٠] (٤٦١/٦) رقم (١١٤٩٧).

[١١] (٢٩٩/٢) رقم (٥١٧).

[١٢] (٢٦/٧) رقم (١٢٩٩٦).

- وبشر بن محمد: هو السختياني أبو محمد المروزي مات سنة (٢٢٤هـ)، ذكره ابن حبان في الثقات[١٣]، وقال عنه الحافظ في التقريب[١٤]: صدوق رمي بالإرجاء[١٥].

أخرجه البخاري عنه في مواضع كثيرة كلها عنه عن ابن المبارك.

- حبان بن موسى بن سوار السلمي أبو محمد المروزي مات سنة (٢٣٣هـ)، قال عنه الحافظ: ثقة[١٦]. أخرج له البخاري في أكثر من موضع، كذلك أخرج له مسلم والترمذي والنسائي[١٧].

- عبدان هو: عبد الله بن عثمان بن جبلة ابن أبي رواد العتكي أبو عبد الرحمن المروزي مات سنة (٢٢١هـ)، قال عنه الحافظ: ثقة حافظ[١٨]، أخرج له البخاري في أكثر من موضع، كذلك أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي[١٩].

وبالنظر في هذين الوجهين يتضح أن الرواة عن ابن المبارك الثلاثة – بشر، حبان، عبدان– (مروزيون) قد رووا هذا الحديث عن ابن المبارك بدون ذكر ((الحقو)) غير أن بشر قد رواه أيضًا بإثبات ((الحقو)) بلفظ الإفراد، وقد أخرج البخاري هذا الحديث من رواية بشر عن ابن المبارك بإثبات ((الحقو)) وبعدم إثباتها مما يوضح أن البخاري –رحمه الله– يرجح ثبوت كلا الوجهين عن المبارك، وحتى يتبين أن أحد الروايتين لا تُعل بالأخرى بدليل عدم إخراجه لراية حبان وعبدان وهما أوثق من بشر، كذلك فإن إيراد البخاري لرواية بشر تدل على ضبطه أي بشر –رحمه الله– في روايته عن ابن المبارك فروى الحديث بالروايتين وهذا يدل على ضبطه كما ذكر ذلك العلماء في الرواية بهذه الحالة[٢٠].

٢) حاتم بن إسماعيل:

---

[١٣] (١٤٤/٨).
[١٤] (١٧١) برقم (٧٠٨).
[١٥] وانظر: تهذيب التهذيب (٤٥٧/١)، والتعديل والتجريح للباجي (٤٢١/١).
[١٦] التقريب (٢١٧) برقم (١٠٨٥).
[١٧] انظر: التعديل والتجريح للباجي (٥٤٢/٢)، وتهذيب التهذيب (١٧٤/٢).
[١٨] (٥٢٥-٥٢٦) رقم (٣٤٨٨).
[١٩] انظر: التعديل والتجريح للباجي (٨٤٢/٢-٨٤٣)، وتهذيب التهذيب (٣١٣/٥).
[٢٠] انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٨٣٨/٢).

حاتم بن إسماعيل المدني أبو إسماعيل الحارثي، أخرج له الجماعة، وثّقه ابن معين والعجلي وابنت سعد، وقال أحمد: زعموا أنه كان فيه غفلة إلا أن كتابه صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة: ليس بالقوي، وتكلم ابن المديني في أحاديثه عن جعفر بن محمد، وقال الذهبي في الميزان[٢١]: ثقة مشهور صدوق، وقال ابن حجر في التقريب[٢٢]: صحيح الكتاب صدوق يهم، وقال في هدي الساري[٢٣]: قلت: احتج به الجماعة ولكن لم يكثر له البخاري ولا أخرج له من روايته عن جعفر شيئًا بل أخرج ما توبع عليه من روايته عن غير جعفر[٢٤].

اختلف في روايته على وجهين:

الأول: حاتم عن معاوية عن سعيد عن أبي هريرة بإفراد كلمة ((الحقو))، رواه عنه اثنان من تلاميذه هما: إبراهيم بن حمزة، أخرجه البخاري[٢٥]، والآخر هو: قتيبة بن سعيد، أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات[٢٦] من طريق أحمد بن سلمة عن قتيبة، وفي الجامع لشعب الإيمان[٢٧] من طريق الحسن بن سفيان عن قتيبة كلاهما –قتيبة وإبراهيم بن حمزة– عن حاتم به.

- إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة بن مصعب بن الزبير بن العوام مات سنة (٢٣٠هـ)، قال أبو حاتم وابن حجر: صدوق، وقال ابن أبي حاتم: كتبت عنه، أخرج له البخاري في مواطن، وكذلك أبو داود والنسائي في اليوم والليلة[٢٨].
- قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف بن عبد الله أبو رجاء الثقفي مات سنة

---

[٢١] (٤٢٨/٢).
[٢٢] (٢٠٧).
[٢٣] (٥٦٣).
[٢٤] وانظر: التعديل والتجريح للباجي (٥٢٤/٢-٥٢٥)، وتهذيب التهذيب (١٢٨/٢).
[٢٥] ص٩٤٩ رقم (٤٨٣١).
وهو الحديث الثاني في الباب كأنه المتابع الأول لحديث خالد بن مخلد رقم (٤٨٣٠).
[٢٦] ص٤٦٥.
[٢٧] (٨٣/١٤) رقم (٧٥٥٨).
[٢٨] انظر: التعديل والتجريح للباجي (٣٤٦/١)، والتقريب (١٠٧).

(٢٤٠هـ)، قال ابن معين وأبو حاتم: ثقة، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، أخرج له الجماعة[٢٩].

الثاني: حاتم عن معاوية عن سعيد عن أبي هريرة ﷺ بدون كلمة ((حقو)) –لا إفرادًا ولا تثنية– رواه عن حاتم اثنان من تلاميذه هما: محمد بن عباد وقتيبة بن سعيد، أخرجه مسلم في صحيحه[٣٠] عنهما–معًا في موضع واحد– عن حاتم به.

- محمد بن عباد بن الزبرقان المكي البغدادي مات سنة (٢٣٤هـ)، قال عنه فيه ابن معين: (لا بأس به)[٣١]، وقال الحافظ في الفتح: (ثقة مشهور)[٣٢]، وقال في التقريب: (صدوق يهم)[٣٣]. أخرج له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه[٣٤].

وبالنظر في هذين الوجهين يتضح أنهما ثابتان لورودهما عن البخاري ومسلم، ولا علة تقدح فيهما ولا شذوذ ولا تعارض بينهما. والله أعلم.

٣) سليمان بن بلال:

سليمان بن بلال التيمي الكوفي أبو محمد، وأبو أيوب مات سنة (١٧٧هـ)، وثّقه أحمد وابن معين وابن سعد والخليلي وابن مهدي وابن شاهين وغيرهم، أخرج له الجماعة[٣٥].

اختُلف في روايته على وجهين:

الأول: سليمان عن معاوية عن سعيد عن أبي هريرة ﷺ بإفراد ((الحقو))، رواه عنه خالد بن مخلد أخرجه البخاري[٣٦]، وابن أبي مريم أخرجه الطبري[٣٧] كلاهما عن سليمان بن بلال به.

- خالد بن مخلد القطواني الكوفي أبو الهيثم من كبار شيوخ البخاري، روى

---

[٢٩] انظر: التقريب (٧٩٩) رقم (٥٥٥٧)، والتعديل والتجريح للباجي (١٠٧٢/٣)، تهذيب التهذيب (٣٥٨/٨).

[٣٠] ص١٠٣٢ رقم (٢٥٥٤).

[٣١] التعديل والتجريح للباجي (٦٦٦/٢).

[٣٢] (٥٢/٨).

[٣٣] ص٨٥٨ برقم (٦٠٣١).

[٣٤] انظر: تهذيب التهذيب (٢٤٤/٩).

[٣٥] انظر: التعديل والتجريح للباجي (١١٠٩/٣)، هدي الساري (٥٧٨)، والتقريب (٤٠٥) برقم (٢٥٥٤)، تهذيب التهذيب (١٧٥/٤).

[٣٦] ص٩٤٩ رقم (٤٨٣٠).

[٣٧] (٢١٤/٢١).

عنه وروى عن واحد عنه، قال العجلي: ثقة فيه تشيع، وقال ابن سعد: كان متشيعًا مُفرطًا، وقال صالح جزرة: ثقة إلا أنه كان متهمًا بالغلو في التشيع، وقال أحمد بن حنبل: له مناكير، وقال أبو داود: صدوق إلا أنه يتشيع، وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتج به[٣٨]. قال ابن حجر: أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره لاسيما ولم يكن داعية إلى رأيه، وأما المناكير فقد تتبعها أبو أحمد بن عدي من حديثه وأوردها في ((كامله))، وليس فيه شيء مما أخرجه له البخاري، بل لم أر له عنده من أفراده سوى حديث واحد، وهو حديث أبي هريرة: ((مَن عادى لي وليًا...)) الحديث، وروى له الباقون سوى أبو داود[٣٩].

- ابن أبي مريم: هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم الجمحي أبو محمد المصري، مات سنة (٢٢٤هـ)، قال فيه أبو حاتم: ثقة، وقال ابن معين: ثقة الثقات، ووثّقه الذهبي، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فيه. أخرج له الجماعة[٤٠].

الثاني: سليمان عن معاوية عن سعيد عن أبي هريرة ﷺ بتثنية كلمة ((الحقو)) – حقوي– رواه عنه ابن أبي أويس أخرجه البغوي[٤١] في شرح السنة[٤٢] من طريق حميد بن زنجيه عن سليمان به.

- ابن أبي أويس: هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن عامر الأصبحي المعروف بأبي عبد الله بن أبي أويس المدني، مات سنة (٢٢٦هـ)، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه، تكلم الأئمة كثيرًا فيه وفي روايته

---

[٣٨] انظر: التعديل والتجريح للباجي (٥٥٥/١-٥٥٦)، هدي الساري (٥٦٩)، تهذيب التهذيب (٩٤/٣)، تقريب التهذيب (٢٩١) رقم (١٦٨٧).

[٣٩] هدي الساري (٥٦٩).

[٤٠] انظر: التعديل والتجريح للباجي (١٠٧٧/٣)، ميزان الاعتدال (٥٩٦/٤)، تهذيب الكمال (٣٧٢/١١)، التقريب (٣٧٥) رقم (٢٢٩٩).

[٤١] أشار –رحمه الله- إلى الاختلاف في هذا الحديث بقوله: (هذا حديث متفق على صحته أخرجه محمد [أي البخاري] عن خالد بن مخلد عن سليمان، وأخرجه مسلم عن قتيبة عن حاتم بن إسماعيل عن معاوية بن أبي مزر، وقال: حدثني عمي أبو الحباب سعيد بن يسار ولم يذكر **"فأخذت بحقوي الرحمن"**، ورواه غيره عن قتيبة وقال: **"فأخذت بحقو الرحمن"**. شرح السنة (٤٣٧/٦).

[٤٢] (٤٣٦/٦-٤٣٧) رقم (٣٣٢٥).

كما في التعديل والتجريح[٤٣]، والميزان[٤٤]، وتهذيب التهذيب[٤٥]. خلاصتها أن روايته المعتبرة هي المخرجة في الصحيحين فقط، وما عداها فضعيف كما قرر ذلك الحافظ ابن حجر في هدي الساري[٤٦] بعد إيراده لأقوال الأئمة فيه حيث قال: (قلت: وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلّم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه من صحيح حديثه لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه).

وبالنظر في هذين الوجهين يتضح أن الوجه الأول: سليمان بن معاوية عن سعيد عن أبي هريرة ﷺ بإفراد كلمة ((الحقو)) هو المحفوظ وذلك لما يأتي:

١) رواها ثقتان عن سليمان بن بلال هما: خالد بن مخلد، وابن أبي مريم.

٢) لإخراج البخاري لرواية خالد.

أما الوجه الثاني فهو:

١) فهو ضعيف لحال ابن أبي أويس –كما مر قبل قليل–.

٢) ولم يخرج له البخاري أو مسلم هذه الرواية – تثنية الحقو– فيحتج بها.

٣) ولمخالفته الثقات من أصحاب سليمان الذين تقدم ذكر روايتهم.

وقد تابع سليمان بن بلال عن معاوية في هذا الوجه – تثنية الحقو– يحيى بن يزيد عن أبيه عن سعيد به، أخرجه ابن أبي عاصم في السنة[٤٧] لكن هذه المتابعة لا تصلح لتقوية رواية ابن أبي أويس لأنها شديدة الضعف وذلك لما يأتي:

---

(٤٣) (٣٧٠/١).

(٤٤) (٢٢٢/١-٢٢٣).

(٤٥) (٣١٠/١).

(٤٦) (٥٥٧).

(٤٧) (٣٧٥/٢) برقم (٥٥٢).

١) فيها يحيى بن يزيد عن أبيه، قال أبو حاتم: (منكر الحديث لا أدري منه أو من أبيه)[٤٨]، وقال الذهبي: (قلت: أبوه مُجمع على ضعفه)[٤٩]، وقال الألباني: (يحيى بن يزيد وهو ابن عبد الملك النوفلي المديني هو وأبوه ضعيفان)[٥٠].

٢) لحال عبد الله بن شبيب: قال فيه أبو أحمد الحاكم: (ذاهب الحديث)[٥١]، وقال: (فَضْلك الرازي يحل ضرب عنقه)[٥٢]، وقال ابن حبان: (يقلب الأخبار ويسرقها، لا يجوز الاحتجاج به لكثرة ما خالف أقرانه في الروايات عن الأثبات)[٥٣]، وقال الذهبي: (واهٍ)[٥٤]، وكذلك قال الألباني[٥٥].

وقد تابع سليمان بن بلال عن معاوية عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة ﷺ في تثنية ((الحقو)) أبو جعفر الرازي عن عبد الله بن دينار عن بشير بن يسار عن أبي هريرة ﷺ به، أخرجه الطبراني في الأوسط[٥٦] عن هاشم بن مرثد عن آدم عن أبي جعفر به.

وبالنظر في هذه المتابعة نجد أنها لا تصلح أيضًا لتقوية الرواية السابقة سليمان عن بلال عن معاوية – بتثنية الحقو – لما يأتي:

١) لحال هاشم بن مرثد الطبراني، قال ابن حبان: (ليس بشيء) نقله الذهبي في الميزان[٥٧]، وقال الذهبي: (ما هو بذاك المجود)[٥٨]، وقال أبو يعلى الخليلي: (ثقة لكنه صاحب غرائب)[٥٩].

---

[٤٨] الميزان (٤١٤/٤).
[٤٩] الميزان (٤١٤/٤).
[٥٠] السنة لابن أبي عاصم (٢٣٨) تحقيق الألباني.
[٥١] الميزان (٤٣٨/٢-٤٣٩).
[٥٢] الكامل لابن عدي (٢٦٢/٤).
[٥٣] المجروحين (٤٧/٢).
[٥٤] الميزان (٤٣٨/٢).
[٥٥] في تحقيقه للسنة لابن أبي عاصم (٢٣٨).
[٥٦] (١٢٦/٩) رقم (٩٣١٧).
[٥٧] (٢٩٠/٤).
[٥٨] السير (٢٧٠/١٣).
[٥٩] الإرشاد للخليلي (٤٨٤/٢).

٢) لمخالفة أبي جعفر الرازي[٦٠] للثقات حيث قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن دينار عن بُشير بن يسار إلا أبو جعفر الرازي، ورواه ورقًا عن عبد الله بن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة)[٦١].

وبناءً على كل ما سبق في هذا الوجه –رواية سليمان عن معاوية– يظهر والله أعلم أنه لا يثبت وصف الرسول ﷺ لله بتثنية ((الحقو)) بل الإفراد فقط هو الثابت.

٤) وكيع:

اختُلف في روايته على وجهين:

الأول: وكيع عن معاوية عن سعيد عن أبي هريرة، بإفراد كلمة ((الحقو))، أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات[٦٢] من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع به.

الثاني: وكيع عن معاوية عن رجل عن أبي هريرة بدون ذكر ((الحقو)) لا إفرادًا ولا تثنية، أخرجه هناد في الزهد[٦٣] عن وكيع به.

وبالنظر في هذين الوجهين: نجد أن في الثاني مبهمًا، فإن كان هذا المبهم هو سعيد بن يسار فيكون هذا الوجه ثابتًا –كما سبق– ولا تعارض بينه وبين الأول، وإلا فالوجه الثاني ضعيف لجهالة الراوي عن أبي هريرة. والله أعلم.

٥) محمد بن جعفر:

وليس في روايته اختلاف وهي: محمد بن جعفر عن معاوية عن سعيد عن أبي هريرة بإفراد كلمة حقو أخرجه الطبري[٦٤] عن محمد البرقي عن ابن أبي مريم عن محمد بن جعفر به.

٦) أبو بكر الحنفي:

وليس في روايته اختلاف وهي: أبو بكر الحنفي عن معاوية عن سعيد عن أبي هريرة بإفراد كلمة ((حقو)) رواها عنه ثلاثة من تلاميذه هم:

---

[٦٠] لحاله انظر: الميزان (٣/٣١٩-٣٢٠)، التقريب (١١٢٦) برقم (٨٠٧٧) مختلف فيه لكن إذا انفرد لا عبرة بانفراده، والله أعلم.

[٦١] المعجم الوسيط (٩/١٢٦).

[٦٢] ص٤٦٥.

[٦٣] (٢/٤٨٨).

[٦٤] تفسير الطبري (٢١/٢١٤).

١- أحمد بن حنبل في المسند[٦٥] عن أبي بكر به.

٢- العباس الدوري أخرجه الحاكم[٦٦] عن أبي الحسين أحمد البزار عن العباس الدوري عن أبي بكر به.

٣- عبد الرحمن بن منيف أخرجه البيهقي[٦٧] عن أبي الحسين العلوي عن صاحب الطوسي عن عبد الرحمن عن أبي بكر به.

وهذه الروايات لا تعارض بينها وتؤيد ما ثبت عند البخاري من إثبات لهذه الصفة.

ب _ دراسة سند حديث ((المنكبين)):

هذا الحديث ورد من وجه واحد فقط عند ابن أبي عاصم في السنة[٦٨] بدلاً عن حقو أو حقوي كلمة منكبي من طريق هاشم بن القاسم عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ.

وهذا الحديث انفرد بروايته عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، ولم أقف على متابع له.

وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار قد اختلف فيه على قولين:

الأول: أنه ضعيف، وقد ضعفه ابن معين، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وابن حبان، وقال: (لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد)[٦٩]، وقال الدارقطني: (غيره أثبت منه)[٧٠].

الثاني: أنه صدوق، قاله ابن المديني ورجحه ابن حجر والذهبي، واستدلوا برواية ابن القطان عنه –وابن القطان معروف بتشدده في الرجال– كما استدلوا بإخراج البخاري له في الصحيح.

والراجح – والله أعلم – أنه صدوق في غير ما انتُقد عليه.

وهذا الحديث – منكبي– مما انتقد عليه، فقد ذكره العقيلي في ترجمته له في الضعفاء

---

[٦٥] (١٠٣/١٤) برقم (٨٣٦٧).
[٦٦] المستدرك (١٧٨/٤-١٧٩) برقم (٧٢٨٦).
[٦٧] الأسماء والصفات ص(٤٦٥).
[٦٨] (٣٧٣/٢) رقم (٥٤٨).
[٦٩] المجروحين (٥٢/٢).
[٧٠] الإلزامات والتتبع (٢٠١).

الكبير[٧١] فيما انتقد عليه، وقال بعده: (قد روي هذا الحديث عن أبي هريرة من غير طريق أصلح من هذا الإسناد)، كما ذكره أيضًا الذهبي في ترجمته له في الميزان[٧٢] ضمن ما انتُقد عليه من الأحاديث.

ومما يؤكد ضعف هذه الرواية ونكارتها مخالفتها للروايات الصحيحة التي ورد فيها تعلق الرحم بحقو الرحمن.

ولعل الألباني – رحمه الله – عندما صحح هذه الرواية لم يراع هذا الانفراد من عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار الذي لحظه الأئمة عليه، وكذلك لم يراع المخالفة، فلعله اكتفى في التصحيح بإخراج البخاري لرجال هذه الرواية، وهذا ليس بكافٍ قبولها.

ج – رواية الحُجزة : وردت عن ثلاثة من الصحابة:

١) ابن عباس:

أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن روح[٧٣]، والطبراني في الكبير[٧٤]، وابن أبي عاصم[٧٥] من طريق أبي عاصم كلاهما أبو عاصم ورَوح عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس به.

وصالح مولى التوأمة مختلف فيه[٧٦]، والراجح أنه صدوق لكنه اختلط بأخرة، ومَن روى عنه قبل الاختلاط فحديثه حسن، وقد نصّ الأئمة على أن زياد بن سعد ممَن روى عنه قبل الاختلاط[٧٧].

وعلى هذا فالحديث بهذا الإسناد حسن، وقد حسّنه الألباني في الصحيحة[٧٨].

---

[٧١] (٣٣٩/٢).
[٧٢] (٥٧٣/٢).
[٧٣] (٣٢١/٩) رقم (٢٩٥٦).
[٧٤] (٣٢٧/١٠) رقم (١٠٨٠٧).
[٧٥] (٣٧٤/٢) رقم (٥٥٠).
[٧٦] انظر: ميزان الاعتدال (٣٠٣/٢-٣٠٤)، الكواكب النيرات (٢٥٨-٢٦٥)، التقريب (٤٤٨) برقم (٢٩٠٨).
[٧٧] انظر: المراجع السابقة.
[٧٨] (١٣٢/٤) برقم (١٦٠٢).

٢) أم سلمة:

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف عن زيد بن الحباب عن موسى بن عُبيده عن المنذر بن جهم عن نوفل بن مساحق عن أم سلمة[٧٩]، وعنه ابن أبي عاصم في السنة[٨٠]، ومن طريق ابن أبي شيبة أيضًا الطبراني في الكبير[٨١].

والحديث بهذا الإسناد ضعيف لحال موسى بن عبيدة وهو الربذي، وهو ضعيف متفق على ضعفه[٨٢]. ولحال المنذر بن جهم الأسلمي حيث لم أقف على جرح أو تعديل فيه مع أن أبا حاتم ذكره ولم يذكر فيه جرح ولا تعديل[٨٣].

وقد ضعف هذا الإسناد الهيثمي في المجمع[٨٤]، وأعلّه بموسى بن عبيده الربذي، وكذلك الألباني في تحقيقه للسنة لابن أبي عاصم[٨٥].

٣) أبي سعيد:

أخرجه ابن أبي عاصم[٨٦] عن محمد بن مسكين عن سعيد بن الحكم بن أبي مريم عن بكر بن مضر عن عبيد الله بن المغيرة عن أبي الهيثم وهو سليمان بن عمرو عن أبي سعيد مرفوعًا.

وهذه الرواية كما يُلاحظ من سندها:

١) ليس فيها شذوذ ولا علة، وكذلك المتن بل ثبتت من حديث ابن عباس كما سبق.

٢) رجال هذا السند كلهم ثقات، وكما في التقريب عند الحديث عن رجال السند[٨٧]، كما نصّ على ذلك الألباني في تخريجه لهذا الحديث وحكمه عليه في السنة لابن أبي عاصم.

---

[٧٩] (٢١٨/٥) برقم (٢٥٣٩٥).
[٨٠] (٣٧٣/٢) رقم (٥٤٩).
[٨١] (٤٠٤/٣) رقم (٩٧٠).
[٨٢] ميزان الاعتدال (٢١٣/٤)، التقريب (٩٨٣) برقم (٧٠٣٨)، تهذيب التهذيب (٣١٨/١٠-٣٢١).
[٨٣] الجرح والتعديل (٢٤٣/٨-٢٤٩).
[٨٤] (٢٧٥/٨).
[٨٥] (٢٣٧).
[٨٦] (٣٧٤/٢) رقم (٥٥١).
[٨٧] (٨٩٥) ابن مسكين (٣٧٥)، ابن الحكم (١٧٦) بكر (٦٤٥) عبيد الله (٤١١) أبي الهيثم.

واستخلاصًا من كل ما سبق يمكن القول:

١) بأن الروايات الثابتة في هذا الحديث – أبو هريرة ﷺ – هي:

أ – رواية إفراد الحقو.

ب – الروايات التي بدون ذكر الحقو، وبالتالي فهي مجملة والسابقة مفسرة لها، وعليه فلا تعارض بينهما بل هما ثابتتين.

٢) بأن الروايات غير الثابتة هي:

أ- التي وردت بتثنية الحقو –حقوي-.

ب- التي وردت بذكر المنكبين. وعليه فلا تثبتان هذه الصفة لله تعالى.

٣) الحُجزة ثابتة من رواية اثنين من الصحابة هما: ابن عباس، وأبو سعيد.

وعليه فنثبت هذه الصفة –الحُجزة- لصحة الإسناد الذي وردت به مع أنها ترادف الحقو – كما يأتي-.

فتكون هذه الطرق مؤيدة لإثبات هذه الصفة لله تعالى. والله أعلم.

لننتقل لدراستها في القسم الثاني التالي.

القسم الثاني : دراسة متن الحديث (صفة الحقو)

بعد الدراسة السابقة لتخريج و سند و رجال حديث الحقو و الوصول من كل ذلك للقطع بصحة تلك الرواية و ثبوتها سنداً ننتقل لدراستها متناً و معرفة موقف أهل السنة ومخالفيهم تجاه هذه الصفة ، من خلال ما يلي :

أولاً : معنى الحقو في معاجم اللغة و كتب الغريب

معنى الحقو في كتب الغريب ومعاجم اللغة[٨٨]:

-يأتي بكسر الحاء وفتحها كما قال ابن عبد البر: (الحقو في لغة هذيل مكسور الحاء وغيرهم يقولون: حَقو بالفتح)[٨٩].

---

[٨٨] حَرَصتُ على ضبط اللفظة الواردة في نفس الحديث؛ لذا رجعتُ إلى كتب الغريب في الأحاديث خاصة كتب علماء أهل السنة –ككتاب الحربي، ابن سلام، وابن قتيبة وغيرهم- وكذلك المتقدمة والتي صارت مرجعًا لكتب القواميس والمعاجم في اللغة –ككتاب الأزهري، ابن دريد، ابن عباد-.

[٨٩] الاستذكار (١٩٥/٨).

-وجمعه: حُقي، أحقاء، إحق، حِقاء.

-والحقو: هو المكان الذي يعقد فيه الإزار من الجانب أي موضع شد الإزار وعقده، وهو ما يسمى بالخاصرة أو الخصر وهو الوسط، هذا هو الأصل فيه، ثم توسع فيه حتى صار يطلق عند البعض على الإزار حقو لأنه يشد على الحقو[٩٠]. وقد ورد في الحديث ما يدل على أنه الإزار كما في صحيح مسلم أن النبي ﷺ أعطى النساء اللواتي غسلن ابنته حقوة، فقال: أشعرنها إياه[٩١].

والعرب تقول: عذت بحقو فلان أي: عاذ به ليمنعه[٩٢]، أي: استجرت به واعتصمت[٩٣].

ثانياً : معنى الحُجزة في معاجم اللغة و كتب الغريب

أصل الحُجزة موضع شد الإزار، ثم قيل للإزار حُجزة للمجاورة.

والحُجَز: بضم الحاء المهملة وفتح الجيم بعدهما زاي جمع حُجْزة بسكون الجيم، وتُجمع على حُجزات، وهو مقعد الإزار وموضع التكة من السراويل، فهي حيث يثنى طرف الإزار في لِوَث الإزار[٩٤].

على ما سبق من دراسة لسند حديث هذه الكلمة الوارد فيها وصف الرحمن بالحُجزة، وكذلك بعد معرفة معناها في لسان العرب، يمكن القول بأن الحُجزة ترادف الحقو، وأنها صفة

---

[٩٠] انظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم (٣٧/١-٣٨)، غريب الحديث لابن قتيبة (٤٣٤/٣)، الغريبين للهروي (٤٧٦/٢)، تفسير غريب ما في الصحيحين للحميدي (٣٨٩، ٥٧٤)، النهاية (٢٧٩/١)، الفائق (٢٧٥/١)، التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (٦٨٢/٢)، جمهرة اللغة (٥٦١/١-٥٦٢)، تهذيب اللغة (١٢٤/٥)، المحيط في اللغة (١٣٣/٣)، مختار الصحاح (٦٢)، المصباح المنير (١٤٥/١)، لسان العرب (١٨٩/١٤-١٩٠)، القاموس المحيط (١٦٤٦)، التوقيف على مهمات التعريف (١٨٩/١).

[٩١] كتاب الجنائز (٣٦، ٤٠).

[٩٢] تهذيب اللغة (١٢٤/٥).

[٩٣] انظر: الغريبين قال بعد ذلك: وهو في الحديث (٤٧٦/٢)، تفسير غريب ما في الصحيحين (٥٧٤)، لسان العرب (١٨٩/١٤)، التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (٦٨٢/٣).

[٩٤] انظر: تهذيب اللغة (١٢٣/٤-١٢٤)، المحيط في اللغة (٣٩٤/٢)، أمثال الحديث للرامهرمزي (٢٧)، الترغيب والترهيب (٣١٨/١، ٢٤٥/٤)، شرح النووي على صحيح مسلم (٥٠/١٥)، لسان العرب (٣٣١/٥).

ذات ثابتة لله ﷻ، وقد نصّ على ذلك بعض الأئمة كما يأتي في نص القاضي أبي يعلى الفراء، وكذلك كلام أبي موسى الحميدي.

ثالثاً : معتقد أهل السنة و الجماعة في صفة الحقو :

الحقو صفة ذاتية ثابتة لله ﷻ: كما ثبت ذلك في نص السنة السابق تخريجه ودراسة سنده ،كما نصّ عليها عدد من الأئمة وعلماء أهل السنة عليه صراحة بدون تأويل لها أو لمعناها

ومن تلك النصوص :

١- قال المروذي: جاء كتاب من دمشق فعرضته على أبي عبد الله فنظر فيه وكان فيه: أن رجلاً ذكر حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: **((إن الله عز وجل خلق الخلق حتى إذا فرغ منها قامت الرحم فأخذت بحقو الرحمن))**، وكان الرجل تلقاه يعني حديث أبي هريرة، فرفع المحدث رأسه، وقال: أخاف أن تكون كفرت، فقال أبو عبد الله: هذا جهمي[٩٥].

٢- وقال أبو طالب: سمعت أبا عبد الله سُئل عن حديث هشام بن عمار أنه قُرِيء عليه حديث: **((تجيء الرحم يوم القيامة فتتعلق بالرحمن))**، فقال: أخاف أن تكون قد كفرت، قال: هذا شامي ما له ولهذا، قلت: ما تقول؟ قال: يُمضي الحديث على ما جاء[٩٦].

٣- قال ابن أبي حاتم: (سألتُ أبي عن تفسير حديث النبي ﷺ: **((الرحم شجنة من الرحمن، وأنها آخذة بحقو الرحمن))** فقال: قال الزهري على رسول الله ﷺ البلاغ، ومنا التسليم، قال: أمروا حديث رسول الله ﷺ على ما جاء، وحُدثت عن معمر بن سليمان عن أبيه أنه قال: كانوا يكرهون تفسير حديث رسول الله ﷺ بآرائهم كما يكرهون تفسير القرآن برأيهم، وقال الهيثم بن خارجة: سمعتُ الوليد بن مسلم يقول: سألتُ الأوزاعي

---

[٩٥] إبطال التأويلات (٤٢١/٢) برقم (٣٩٤).

[٩٦] إبطال التأويلات (٤٢١/٢) برقم (٣٩٥).
روى أبو يعلى هذين الأثرين عن شيخه أبي عبد الله بن حامد (٤٠٣هـ) من كتابه (لعله شرح أصول الدين) كما وثق ذلك شيخ الإسلام -رحمه الله- في بيان تلبيس الجهمية (٢٤٩/١-٢٥٠) تحقيق: اليحيى (مطبوع على الحاسب) رسالة دكتوراه في جامعة الإمام (١٤١٣هـ).

وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الصفة والرؤية والقرآن، فقال: أمروها كما جاءت بلا كيف)[٩٧].

٤- قال أبو عبد الله الحسن بن حامد الوراق الحنبلي: فصلٌ ومما يجب التصديق به أن لله حقوًا. ثم نقل عن المروذي وأبي طالب النصين السابقين إلى أن قال: وهذه أحاديث مأثورة عن النبي ﷺ في الرحم والحقو، وأنه يضع كنفه على عبده. وقال: فحمله هذه المسائل مذهب إمامنا فيها: الإيمان والتصديق بها والتسليم والرضا... وكذلك في الرحمن تأخذ بحقو الرحمن صفة ذاته لا يدرى ما التكييف فيها، ولا ماذا صفتها... فأما الحديث في الرحم والحقو فحديث صحيح ذكره البخاري وقد سُئل إمامنا عنه فأثبته وقال: يُمضى الحديث كما جاء[٩٨].

٥- القاضي أبو يعلى الفراء الحنبلي قال -بعد إيراده حديث الحقو والحُجزة-: (اعلم أنه غير ممتنع حمل هذا الخبر على ظاهره وأن الحقو والحُجزة صفة ذات لا على وجه الجارحة والبعض، وأن الرحم آخذة بها لا على وجه الاتصال والمماسة بل نطلق ذلك تسمية كما أطلقها الشرع)[٩٩]. وهذا الكلام من أبي يعلى حق خلطه بشيء من الخطأ والباطل ألا وهو قوله: (لا على وجه الجارحة والبعض)، وقوله: (لا على وجه الاتصال والمماسة)، فهاتان العبارتان قول غير سديد، وهما من أقوال أهل البدع[١٠٠]. وقال شيخ الإسلام عن هاتين العبارتين: (ففيه نزاع يذكر في غير هذا الموضع)[١٠١]، بل أورد بعد ذلك بطلان هذه العبارة من أبي يعلى من كلام شيخه -ابن حامد- الذي يثبت المماسة والقرب إذا صحّ بذلك الخبر[١٠٢].

---

[٩٧] العلل لابن أبي حاتم (٢/٢٠٩-٢١٠) برقم (٢١١٨).

[٩٨] نقل ذلك عنه ابن تيمية في كتابه بيان تلبيس الجهمية (١/٢٤٩-٢٥٢) الجزء الذي حققه اليحيى مطبوع على الحاسب، ولعل كتاب أبو حامد هو شرح أصول الدين. انظر هامش (١/٢٠٣) رقم (٣) من كلام المحقق.

[٩٩] إبطال التأويلات (٢/٤٢٠-٤٢١).

[١٠٠] شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للغنيمان (٢/٢٤٦).

[١٠١] نقض التأسيس (١/٢٤٩) الجزء الذي حققه اليحيى.

[١٠٢] انظر: نقض التأسيس (١/٢٥٣-٢٦٠) الجزء الذي حققه اليحيى.

والمقصود أن هاتين العبارتين من القاضي أبي يعلى من الكلام المجمل ولا تدل على ما توهمه القاضي –رحمه الله–.

يقول الشيخ الغنيمان –حفظه الله– عند مناقشته لكلام القاضي أبي يعلى السابق:

(قلت: قوله: (لا على الجارحة والبعض) وقوله: (لا على وجه الاتصال والمماسة) قول غير سديد، وهو من أقوال أهل البدع، التي أفسدت عقول كثير من الناس. فمثل هذا الكلام المجمل لا يجوز نفيه مطلقًا، ولا إثباته مطلقًا؛ لأنه يحتمل حقًا وباطلاً، فلابد من التفصيل في ذلك، والإعراض عنه أولى؛ لأن كلام رسول الله ﷺ خال منه، وليس هو بحاجة إليه فهو واضح، وليس ظاهر هذا الحديث أن لله إزارًا ورداءً من جنس الأُزُر والأردية التي يلبسها الناس، مما يُصنع من الجلود والكتان والقطن وغيره، بل هذا الحديث نصّ في نفي هذا المعنى الفاسد. فإنه لو قيل عن بعض العباد: أن العظمة إزاره، والكبرياء رداؤه، لكان إخباره بذلك عن العظمة والكبرياء، اللذين ليسا من جنس ما يُلبس من الثياب. فإذا كان هذا المعنى الفاسد لا يظهر من وصف المخلوق؛ لأن تركيب اللفظ يمنع ذلك، وبين المعنى المراد، فكيف يُدعى أن هذا المعنى ظاهر اللفظ في حق الله تعالى؟ فإن كل مَن يفهم الخطاب، ويعرف اللغة، يعلم أن الرسول ﷺ لم يُخبر عن ربه بلبس الأكسية والثياب، ولا أحد ممن يفهم الخطاب يدعي في قوله ﷺ في خالد بن الوليد: ((إنه سيف الله)) أن خالدًا حديد، ولا في قوله ﷺ في الفرس: ((إنا وجدناه بحرًا)) أن ظاهره أن الفرس ماء كثير، ونحو ذلك)[١٠٣].

٦– وقال الحافظ أبو موسى محمد بن أبي بكر ابن المديني الأصفهاني عند بيانه لحديث: ((إن الرحم أخذت بِحُجزة الرحمن)): (وإجراؤه على ظاهره أولى)[١٠٤].

٧– قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– عند رده على الرازي في تأويله لهذا الحديث: (والمقصود هنا: أن هذا الحديث في الجملة من أحاديث الصفات التي نصّ الأئمة

---

[١٠٣] شرح كتاب التوحيد (٢٤٦/٢) وهو بتصرف من كلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٣٠٣/١-٣٠٤) تحقيق اليحيى عند كلام الشيخ –رحمه الله- عن حديث: "الكبرياء ردائي والعظمة إزاري" الذي أخرجه الإمام مسلم في صحيحه كتاب البر والصلة والآداب، باب: تحريم الكبر برقم (٢٦٢٠).

[١٠٤] المجموع المُغيث في غريبي القرآن والحديث (٤٠٥/١).

على أنه يمر كما جاء وردوا على مَن نفى موجبه، والغرض أن هذا ليس مما اتفقت الأئمة على تأويله فلا يكون حجة له)[١٠٥].

٨- كثير من المعاصرين من أهل السنة سار على ما سار عليه مَن سبق ذكرهم في إثبات هذه الصفة وبيانها، ومن ذلك :

- الإمام الألباني رحمه الله حيث قال في إجابة له عن هذه الصفة : أنها تثبت لله كسائر الصفات و أنها على ظاهرها كما جاء في الحيث و أنها لا تؤل[١٠٦].
- شيخي عبدالرحمن البراك حفظه الله عندما سئل عن صفة الحقو فأجاب عن السائل بجواب مفصل وختمه بقوله (وعلى هذا : فالحقو لله صفة له سبحانه، ليس شيئا بائنا عنه، ولا عدول لنا عن مذهب أهل السنة، وما نص عليه الأئمة) [١٠٧].
- الشيخ الغنيمان في شرحه لكتاب التوحيد من صحيح البخاري[١٠٨].
- الشيخ علوي السقاف في كتابه صفات الله الواردة في الكتاب والسنة[١٠٩].
- عامر الفالح في كتابه معجم ألفاظ العقيدة بتقديم عبد الله بن جبرين[١١٠].
- الشيخ محمد كندو في رسالته العلمية منهج الحافظ ابن حجر في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري[١١١]. والدكتور علي الشبل في تعليقاته على فتح الباري[١١٢].. وغيرهم ممن لم أذكر كثير.

رابعاً : أقوال المخالفين لقول أهل السنة المثبتين لصفة الحقو و الرد عليها

---

[١٠٥] بيان تلبيس الجهمية (٢٦٠/١) الجزء الذي بتحقيق اليحيى.
[١٠٦] انظر : موسوعة الإمام العلامة مجدد العصر محمد ناصر الدين الألباني (٤ / ٣١٩)
[١٠٧] موقع الإسلام سؤال و جواب فتوى رقم (٢٠٥٦٥٠) https://islamqa.info/ar/205650
[١٠٨] (٢٤٤/٢-٢٤٧).
[١٠٩] (٩١-٩٣).
[١١٠] (١٥٤-١٥٥).
[١١١] (٨٩٦/٢-٨٩٩).
[١١٢] (٧٣٨/٨، ٥١٢/١٠) طبع دار السلام.

انقسم المخالفون للقول أهل السنة المثبتين لهذه الصفة إلى مذاهب شتى و مشارب متنوعة، حيث نازع بعض العلماء – رحمهم الله – في إثبات هذه الصفة على الحقيقة بل نازع البعض في ظاهر اللفظ .

وامتنع أخرون من إطلاقها على الله تعالى فتأولها إلى معنى لا يصح أو إلى أثر من أثرها أو جعل معنى الحديث كله هو المراد منها، وقسم حاول نفيها وردها بالكلية.

و يمكن إجمال أقوال هؤلاء على قسمين:

القسم الأول : وهم مراتب أو درجات و يجمل قولهم في :

مَن يثبت اللفظ فقط وينفي معنى كونها صفة ذاتية لله على الحقيقة أو يُرجعها إلى صفة أخرى ليؤولها مع إثبات ذات أو ظاهر اللفظ ،

ويقول بإمكانية إطلاقها على الله لكن بمعنى من عنده هو دون ما دلت عليه .

ولعل في مقدمة هؤلاء –فيما اطلعت عليه–:

١–البيهقي حيث قال: (ومعناه[١١٣] عند أهل النظر أنها استجارت واعتصمت بالله عز وجل، كما تقول العرب: تعلقت بظل جناحه –أي اعتصمت به– وقيل: الحقو الإزار، وإزاره عزه، بمعنى أنه موصوف بالعز فلاذت الرحم بعزه من القطيعة وعاذت به)[١١٤].

وقال: (قوله: ((أخذت بحقو الرحمن)) معناه: استجارت بالله واعتصمت به كما تقول العرب: تعلقتُ بظلّ جناحه: أي اعتصمت به، وقيل: الحقو الإزار وإزار الله عز وجل عزّه، ومعناه: أنه موصوف بالعزّ فاستعاذت الرحم بعزّ الله من القطيعة ولاذت به، وقيل: معناه العرش. فقد روى في هذا الخبر أنه قال: الرحم معلّقة بالعرش)[١١٥].

ولا شك أن هذا القول فضلاً عن أنه تأويل فهو مخالف للنصوص الصحيحة وللسان العربي، فليست صفة العزة هي صفة الحقو وليس الحقو هو العرش فكل واحد منهما له معنى يغاير الآخر، وليس معنى تعلق الرحم بحقو الرحمن في حال هو نفس أو هو معنى تعلقها بعرشه ﷻ في حال آخر.

---

[١١٣] أي: (الرحم أخذت بحقو الرحمن).

[١١٤] الأسماء والصفات (٤٦٦).

[١١٥] الجامع في شعب الإيمان (١٤/٨٣-٨٤).

٢-الإمام البغوي حيث قال: (قيل في معنى التعلّق بحَقْو الرحمن : إنه الاستجارةُ والاعتصام بالله ﷻ ، يُقال : عُذْتُ بحقو فلانٍ : إذا استجرت به. وقيل: الحقو: الإزار، وإزارُه عزّه، ولاذت الرحم بعزّه من القطيعة. قال : كما جاء في الحديث في دعاء المشتكي: ((وأعوذ بعزة الله من شرّ ما أجد))[١١٦]. [١١٧]

وإن قيل: إن هذا ليس بقول الإمام البغوي لأن المشهور عنه أنه من رؤوس أهل السنة وعلمائهم،

فيُقال : لقد أورد رحمه الله هذا القول ، ولم يعلق عليه مما يُشعر أنه قد يكون مقرّاً به ، كما أنه لم ينقل ما عداه من قول حق بل اكتفى بإيراد هذا القول ، غير الصحيح أو المخالف للحق دون نقده أو تصويبه ، فالكمال لله وحده.

٣-وممن سلك هذا الاتجاه : ابن جماعة في كتابه إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل حيث قال فيه عند هذا الحديث: (وأما الأخذ بالحقو فظاهره محال على الله تعالى، وإنما معناه أنها استجارت واعتصمت به من القطيعة كما يستجير الإنسان من عدو بكبير البلد فهو تمثيل، وذلك مستعمل في زماننا هذا، وقيل: إزاره عزّه، فاستجار بعزه من القطيعة، ومَن حمل الحديث على ظاهره المعروف فمردود)[١١٨].

القسم الثاني :

مَن ينحى مَنحى النفي وعدم الإثبات المطلق وأنه لابد من تأويل الصفة والنصّ الذي ترد فيه ، فهو يؤولها مع نفي إطلاق ذات اللفظة على الله أو مع محاولة نفي ورودها:

وعلى رأس هذا الاتجاه:

١-الخطابي: الذي جعل صفة الحقو مما يتأول ولا يُجرى على ظاهره بل قال: (ولا أعلم أحدًا من العلماء حمل الحقو على ظاهر مقتضى الاسم له في موضع الله وإنما معناه اللياذ والاعتصام به تمثيلاً له بفعل مَن اعتصم بحبل ذي عزة واستجار بذي ملكة وقدرة)، وجعل

---

[١١٦] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب: استحباب وضع يده على موضع الألم برقم (٢٢٠٢).

[١١٧] شرح السنة (٤٣٧/٦).

[١١٨] (١٨٥).

النصوص التي على ضرب الحقو ليست من أقسام الصفات بل ألفاظ متشاكلة لها في موضع الاسم لذا يجب تخريجه ليقع به الفصل بين الذي له حقيقة والذي لا حقيقة له[١١٩].

وقد تعقب ابن تيمية الخطابي في موقفه من هذه الصفة وتقسيمه للصفات حيث قال: (هذا الذي ذكره الخطابي ذكره بمبلغ علمه حيث لم يبلغه في حديث الرحم عن أحد من العلماء أنه جعله من أحاديث الصفات التي تمر كما جاءت)[١٢٠].

وقد ذكر أن طريقته في تقسيم أحاديث الصفات تشبه طريقة ابن كلاب وطوائف ممن يقول بالحديث والكلام والأشعري والبيهقي وابن عقيل في آخر أمرهما، أما طريقة جمهور أئمة الحديث وأئمة الفقهاء ومَن نحى نحوهم فطريقتهم أكمل وأتبع للسنة، كما فصّل ذلك في الحموية[١٢١] -مما ليس المجال لبسطه هنا-.

٢-قول القاضي عياض والطيبي وقد نقلها عنهم الحافظ ابن حجر في الفتح[١٢٢]، وكأن في سرده لقوليهما دون تعقب أو ملاحظة موافقة لهما، وكذلك حال النووي في نقله لقول القاضي عياض في شرحه لصحيح مسلم[١٢٣].

قال ابن حجر: (وقال عياض: الحقو معقد الإزار، وهو الموضع الذي يُستجار به، ويُحترم به على عادة العرب؛ لأنه من أحق ما يُحامى عنه ويُدفع، كما قالوا: نمنعه مما نمنع منه أُزرنا، فاستعير ذلك مجازًا للرحم في استعاذتها بالله من القطيعة. انتهى. وقد يُطلق الحقو على الإزار نفسه كما في حديث أم عطية: ((فأعطاها حقوه فقال: أشعرنها إياه)). يعني إزاره وهو المراد هنا، وهو الذي جرت العادة بالتمسك به عند الإلحاح في الاستجارة والطلب، والمعنى على هذا صحيح مع اعتقاد تنزيه الله من الجارحة. قال الطيبي: هذا القول مبني

---

[١١٩] ذكر هذا في كتابه شعار الدين كما نقل ذلك عنه ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٢٦١/١، ٢٦٤-٢٦٦) الجزء الذي بتحقيق اليحيى. وقد أطال في النقل عنه في هذه المسألة من ص (٢٦١-٢٧٤).

[١٢٠] بيان تلبيس الجهمية (٢٧٤/١) تحقيق اليحيى، وقد وَرد قبل قليل جملة من الأقوال التي تُبين إثبات السلف لهذه الصفة على الحقيقة.

[١٢١] انظر: المرجع السابق (٧٥/١-٢٧٦).

[١٢٢] (٧٣٨/٨). قال صاحب منهج ابن حجر في العقيدة (وقد شرح الحافظ ابن حجر هذا الحديث في موضعين من الفتح ونحا فيه منحى أهل التأويل) (٨٩٧/٢).

[١٢٣] (١١٢/١٦).

على الاستعارة التمثيلية كأنه شبّه حالة الرحم وما هي عليه من الافتقار إلى الصلة والذب عنها بحال مستجير يأخذ بحقو المستجار به، ثم أسند على سبيل الاستعارة التخييلية ما هو لازم للشبه به من القيام فيكون قرينة مانعة عن إرادة الحقيقة، ثم رشحت الاستعارة بالقول والأخذ وبلفظ الحقو، فهو استعارة أخرى، والتثنية[١٢٤] فيه للتأكيد لأن الأخذ باليدين آكد في الاستجارة من الأخذ بيد واحدة)[١٢٥].

وما سبق ذكره من تقريرٍ لإثبات هذه الصفة وردٍ على أبي يعلى الفراء وردٍ على الخطابي يرد على هذين القولين ، والذي ثمرتهما إنكار كل النصوص وتأويلها، وعلى منوالها سار كثير من شراح البخاري ينقل القولين كأنه مقرّ بها.

٣-قول الرازي في أساس التقديس أن هذا الحديث -حديث الحقو- لابد فيه من التأويل[١٢٦].

ويقال هذا من الأخبار التي يُقره مَن يقر نظيره، والنزاع فيه كالنزاع في نظيره، ودعوى أنه لابد فيه من التأويل لا دليل عليه، ولا حجة تخصه بهذا الأمر فإما أن تأت بالدليل على ما ذكرت من هذه الدعوى وإلا فهو كسائر نصوص الصفات الأخرى[١٢٧]؛ بل نصوص السنة وأقوال الأئمة وعلماء سلف الأمة تنصّ على أنه من أحاديث الصفات، ويُمر كما جاء بدون تأويل -كما سبق ذكره قبل ذلك-.

٤-السيوطي جعل هذه الصفة وهذا الحديث من المتشابه[١٢٨].

٥-أبو زيد المروزي[١٢٩] جنح بمحاولته التصريح بعدم ثبوت هذه اللفظة وإقرارها ولو على ظاهرها كما نقل ذلك عنه القابسي حيث قال القابسي: أبى أبو زيد المروزي أن يقرأ لنا هذا الحرف لإشكاله[١٣٠].

---

[١٢٤] أي: حقوي، ويأتي ذكر الأحاديث وتخريجها إن شاء الله.
[١٢٥] فتح الباري (٧٣٨/٨).
[١٢٦] انظر: (١٠٨)، وقد نقل هذا عنه ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٢٤٤/١-٢٤٥) تحقيق اليحيى وردّ عليه في أكثر من ٣٠ صفحة.
[١٢٧] انظر: بيان تلبيس الجهمية (٢٤٥/١-٢٤٦) تحقيق اليحيى.
[١٢٨] التوشيح شرح الجامع الصحيح (٣٠٣٢/٧).
[١٢٩] محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي، أبو زيد شيخ الشافعية زاهدًا عالمًا حافظًا، راوي البخاري عن الفربري توفي (٣٧١هـ). السير (٣١٣/١٦-٣١٥).
[١٣٠] نقل ذلك عن القابسي ابن حجر في الفتح (٧٣٨/٨).

وعلى هذا الحذف مشى بعض الشراح، فقال: أخذت بقائمة من قوائم العرش. كما ذكر ذلك عنهم الحافظ ابن حجر[١٣١].

٦-بعض المتأخرين سلك مسلك التعطيل والنفي،

ولعل من أشهرهم : - لم أذكر من هو معدود من أهل التأويل أو التعطيل بل أذكر ممن قد يلتبس أمرهم على البعض - كمحققي المسند للإمام أحمد طبع الرسالة التي بإشراف الشيخ التركي[١٣٢]، ومحقق الأسماء والصفات للبيهقي[١٣٣]، ومحقق الجامع لشعب الإيمان للبيهقي[١٣٤] نشر الدار السلفية بالهند.

ويُقال لجملة هؤلاء ما قاله الكرمي -رحمه الله- فيمن أوّل المقصود بالجبار في حديث القدم: (لكن الخلف خصوصًا المتكلمون تجد عندهم التأويل في مثل هذا بالمجازفة ولا يُراعون ألفاظ الحديث إما لعدم معرفة ألفاظ طرقه كلها أو لمسارعتهم للباب بلا تأمل، ولا ريب[١٣٥] أن السلف قد تصوروا في نفوسهم مثل هذه الأجوبة فرأوها متناقضة متهافتة فسكتوا عنها، ولم يتفوهوا بها لعلمهم بفسادها، وفوّضوا العلم فيها إلى الله تعالى، مع أنهم أكثر علمًا منا بيقين)[١٣٦].

خامساً :الأفعال المسندة إلى الرحم وعلاقتها بصفة الحقو

ورد في طرق و روايات حديث الباب أفعال أسندت وأُضيفت إلى الرحم كقوله ﷺ: ((أخذت)) ((قالت)) ((قامت)) ((تعلقت)) فهل هذه الأفعال على حقيقتها أم من باب المجاز؟

---

[١٣١] فتح الباري (٧٣٨/٨).

[١٣٢] (١٠٤/١٤) الهامش الأرناؤوط ومعاونوه.

[١٣٣] الهامش (٣) ليس عليه اسم المحقق مع أنه نفس كلام مختار الندوي محقق الجامع لشعب الإيمان.

[١٣٤] (٨٣/١٤-٨٤) هامش (٩) المحقق مختار أحمد الندوي.

[١٣٥] لو قال لعل السلف كان أصوب، أو ربما لم يتصوروا ذلك لسلامة لسانهم وقربهم من عهد النبوة.

[١٣٦] أقاويل الثقات (١٨١).

وقع الخلاف في هذه الأفعال تبعًا للخلاف السابق في إثبات صفة الحقو أو تأويلها أو نفيها، و مجمل هذه الأقوال اثنان[١٣٧]:

القول الأول :

قال به بعض العلماء وعلى رأسهم القاضي عياض والقرطبي وكأن النووي مال إليه. أن هذه الأفعال من باب المجاز؛ لأنها معنى وبالتالي تحمل هذه الأفعال الصادرة منها على وجهين هما من باب ضرب المثل والتقدير أو أن الله أقام مَن يتكلم عنها.

قال النووي: (قال القاضي عياض: الرحم التي تُوصل وتُقطع وتُبر إنما هي معنى من المعاني ليست بجسم وإنما هي قرابة ونسب تجمعه رحم والدة ويتصل بعضه ببعض فسمي ذلك الاتصال رحمًا، والمعنى لا يتأتى منه القيام ولا الكلام فيكون ذكر قيامها هنا تعلقها ضرب مثل وحسن استعارة على عادة العرب في استعمال ذلك، والمراد تعظيم شأنها وفضيلة أصليها وعظيم إثم قاطعيها بعقوقهم لهذا سمي العقوق قطعًا، والعق الشق، كأنه قطع ذلك السبب المتصل، قال: ويجوز أن يكون المراد قام ملك من الملائكة وتعلق بالعرش وتكلم على لسانها بهذا بأمر الله تعالى هذا كلام القاضي)[١٣٨].

وقال القرطبي: (وقوله: ((قامت الرحمُ فقالت: هذا مقامُ العائذِ بك من القطيعة)). هذا الكلام من المجاز المستعمل، والاتساع المشهور؛ إذ الرحمُ عبارة عن قرابات الرجل من جهة طرفي آبائه وإن علوا، وأبنائه وإن نزلوا، وما يتصل بالطرفين من الأعمام والعمّات، والأخوال والخالات، والإخوة والأخوات، ومَن يتصل بهم من أولادهم برحم جامعة. والقرابة إذًا نسبة من النَّسب، كالأبوة، والأخوة، والعمومة، وما كان كذلك استحال حقيقة القيام والكلام،

فيُحمل هذا الكلامُ على التوسّع، ويمكن حَمْلُه على أحد وجهين:

أحدهما: أن يكون الله تعالى أقام مَن يتكلم عن الرحم من الملائكة، فيقول ذلك، وكأنه وكّل بهذه العبادة مَن يناضلُ عنها، ويكتب ثوابَ مَن وَصَلها، وَوِزْرَ مَن قطعها، كما قد وَكَل الله بسائر الأعمال كِرامًا كاتبين، وبمشاهدة أوقات الصلوات ملائكة متعاقبين.

---

[١٣٧] ذكرها جملة ابن حجر في الفتح (٧٣٧/٨) (٥١٢/١٠)، المناوي في فيض القدير (٥٣/٤-٥٤)، إكمال الإكمال لأبي ومكمله للسنوسي مطبوعان معًا (٥٠١/٨، ٥٠٣)، عمدة القاري (١٥/١٦) (١٢٩/١٨).

[١٣٨] شرح النووي لصحيح مسلم (١١٢/١٦).

وثانيهما: أن ذلك على وجه التقدير والتمثيل المُفهم للإغياء، وشدّة الاعتناء، فكأنه قال: لو كانت الرحمُ مِمَن يعقلُ ويتكلّم لقالت هذا الكلام، كما قال تعالى:﴿ لَوْ أَنْزَلْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ ثم قال تعالى: ﴿ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الحشر: ٢١])[١٣٩].

وقد استند أصحاب هذا القول إلى جعل هذه الأفعال الصادرة من الرحم من باب المجاز إلى عدة أمور[١٤٠]:

١) أنها معنى، والمعاني لا تتجسد.

٢) أنها حق القرابة، فهي مَثَلٌ أريد بها تأكيد أمر الرحم والحثّ على صِلَته والنهي عن قطيعته.

٣) أنّ معناه أنها مستجيرة معتصمة بالله بناءً على الأمر السابق.

٤) قالوا: يُبين أنها مجاز ما جاء في الحديث عند الإمام مسلم: ((الرحم معلقة بالعرش)) حيث يُبين أنها استعارة ومجاز؛ لأنها لو كانت حقيقة لكانت على حال واحدة.

٥) أن المراد بالحُجزة والحِقو: العرش أو قائمة العرش للحديث السابق، وليحمل تعلق الحُجزة والحقو على مخلوق يصح التعلق به.

ويمكن مناقشة هذه الأقوال والحجج بما يلي:

١) مناقشة الأمر الأول:

ليس ثمة منازعة في أنها في أصلها معنى، لكن لا يمنع أن ينقلب هذا العَرَضُ جسدًا في بعض أحواله كما صحّ بذلك الخبر عن رسول الله ﷺ [١٤١].

---

[١٣٩] المفهم (٦/٥٢٤-٥٢٥)، الجامع لأحكام القرآن (١٦/٢١١-٢١٢).

[١٤٠] هذه الحجج استنبطت بعضها من كلامهم ونصّ على بعضها أبي يعلى الفراء.
انظر: مشكل الحديث لابن فورك (١٣٠)، إبطال التأويلات (٤٢١-٤٢٣)، فتح الباري (٨/٧٣٧-٧٣٨) (١٠/٥١٢)، شرح النووي لصحيح مسلم (١٦/١١٢)، ما سبق نقله عن البيهقي من كتابيه الأسماء والصفات والجامع لشعب الإيمان، وكذلك هامش (١) الصفحة السابقة –التي فيها أقوال-.

قال العلائي عن الرحم كما نَقل ذلك عنه المُناوي: (ولا استحالة في تجسدها بحيث تعقل وتنطق)[١٤٢].

وقال ابن حجر: (والأعراض يجوز أن تتجسد وتتكلم بإذن الله)[١٤٣].

وقال الغنيمان: (هذه الأفعال المسندة إلى الرحم، من القيام، والقول، ظاهر الحديث أنها على ظاهرها حقيقة، وإن كانت الرحم معنى يقوم بالناس، ولكن قدرة الله تعالى لا تُقاس بما يعرفه عقل الإنسان، ولا داعي أن يُقال: إن الله تعالى جعلها في جوهر، وجعل لها حياة، وأنطقها بعد ذلك، فقد جاء أن أعمال العبد تأتيه، وتُخاطبه، وتُجادل عنه، وهذا من جنسه، والله أعلم)[١٤٤].

٢) مناقشة حجتهم الثانية:

أ) قولهم: أنها حق القرابة، ولا يصح التعليق عليه، فليس كذلك؛ لأن معناه: ذي الرحم يأخذ بحقو الرحمن –وهو باطل خلاف الحديث– فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه كما قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾ [مريم: ٣٤]، ومعناه صاحب قول الحق، وإذا ثبت أن المراد بها ذي الرحم فذلك مما يصحّ عليه التعلق، والذي يدل على أن المراد به ذي الرحم أن الوصل والقطع نفع وضُرّ، وذلك إنما يختص بذي الرحم، فأما نفس الرحم فلا يتوجه إليه[١٤٥].

ب) قولهم أن ذلك مَثَلٌ: لا يصح؛ لأنه لا يمكن حمل الكلام على الحقيقة – كما نصّ على ذلك حتى بعض مَن يُؤول صفة الحقو– وهي أولى من المثل لورود النص

---

[١٤١] من ذلك: ما ثبت في البخاري برقم (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩) في قلب الموت من عَرَض إلى جسد على صورة كبش أملح، وكذلك العمل الصالح على صورة شاب حسن كما في حديث البراء بن عازب.
وللاستزادة انظر: شرح العقيدة الطحاوية (٩٣/١-٩٥).

[١٤٢] فيض القدير (٥٣/٤).

[١٤٣] فتح الباري (٧٣٧/٨).

[١٤٤] شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (٣٤٤/٢).

[١٤٥] إبطال التأويلات (٤٢٤/٤) بتصرف.

بذلك أي صراحته في ذلك، وإذا أُمن حمل الكلام على ما يفيد كان أولى من حمله على ما لا يفيد[١٤٦].

ت) ليس في تأكيد أمر الرحم ما يمنع من أن تكون أفعالها على الحقيقة، فليس في ذلك ما ينافي الصفة المذكورة في الحديث؛ بل يجوز وهو الصواب أن يكون قصد الحثّ على صلة الرحم لأجل ما يُوجد منهم من الاعتصام على الصفة المذكورة[١٤٧].

٣) مناقشة حجتهم الثالثة:

ليس في قولكم أن معناه أنها مستجيرة معتصمة بالله دلالة على حمل أفعال الرحم على المجاز؛ بل تدل على أنه لا مانع من أن تكون على الحقيقة، ولا منازعة في هذا، وإنما في صفة الاستجارة والاعتصام فهي على ما ورد به الخبر من الأخذ والتعلق بحقو الرحمن تبارك وتعالى[١٤٨].

٤) مناقشة حجتهم الرابعة:

حديث: ((إن الرحم معلقة بالعرش)) لا حجة فيه على جعل أفعالها مجازًا؛ بل حملها على الحقيقة من باب أولى، فها هي تعلقت بالعرش في حال، فما المانع أن تَعْلَق بالحقو في حال آخر، وبالتالي يُجمع بين الحديثين[١٤٩] ويدلان معًا على حصول هذه الأفعال منها على الحقيقة.

٥) مناقشة حجتهم الخامسة:

١) دعوى أن الحِقو والحُجزة يُراد بهما العرش أو قائمة العرش، لا دليل عليه من النص أو أقوال العرب، فهو تحريف وادعاء باطل، فالحق والحجزة شيء واحد في معناهما يُغايران تمامًا العرش أو قائمة من قوائمه؛ بل القول بهذا ضلال يُؤدي إلى أن الله مستوٍ أو مستولٍ –على تأويلهم– على صفة من صفاته –نعوذ بالله من الخذلان والانحراف.

---

[١٤٦] انظر: إبطال التأويلات (٤٢٦/٤) بتصرف.
[١٤٧] انظر: إبطال التأويلات (٤٢٦/٤) بتصرف.
[١٤٨] انظر: إبطال التأويلات (٤٢٦/٤) بتصرف.
[١٤٩] انظر: إبطال التأويلات (٤٢٦/٤-٤٢٧) بتصرف.

٢) لماذا يحرف النص وهو ظاهر بَيّن فصيحٌ فهي تَعْلَقُ حقيقة بالحقو؟ مع أنها تعلق أيضًا بالعرش لورود النصوص بذلك.

القول الثاني :

قال به جمهور العلماء مُثبتي صفة الحقو وكثير مِمَن تأولها أو نفاها.

فقالوا أن هذه الأفعال على الحقيقة ولا مانع من جعل الرحم جسدًا تفعل ما أقدرها الله عليه، فالأَعراضُ يجوزُ أن تتجسد وتتكلم وتتحرك بإذن الله وقدرته ومشيئته.

قال ابن حجر: (قوله: ((قامت الرحم فقالت)) قال ابن أبي جمرة: يُحتمل أن يكون بلسان الحال، ويُحتمل أن يكون بلسان المقال، قولان مشهوران، والثاني أرجح. وعلى الثاني فهل تتكلم كما هي أو بخلق الله لها عند كلامها حياة وعقلاً؟ قولان أيضًا مشهوران، والأول أرجح لصلاحية القدرة العامة لذلك، ولما في الأولين من تخصيص عموم لفظ القرآن والحديث بغير دليل، ولما يلزم منه من حصر قدرة القادر التي لا يحصرها شيء)[١٥٠].

وقال القسطلاني: (((قامت الرحم)) حقيقة بأن تجسمت ((فأخذت بحقو الرحمن)))[١٥١].

ويؤيد أن هذه الأفعال على الحقيقة ما جاء في رواية النسائي، قوله: ((مكان العائذ)) حيث صدرت مكانًا لبعض تلك الأفعال، والأحاديث الأخرى حددت مقامًا –وهو المكان–.

والأحاديث التي ورد فيها ذكر القيام وبعض الأفعال دون ذكر محله[١٥٢] قيام مخصوص غير المتبادر من لفظه جاء موضحًا في الروايات التي حصلت فيها بعض تلك الأعمال –أحاديث الحقو والحُجزة[١٥٣]– والله أعلم.

---

[١٥٠] فتح الباري (٥١٢/١٠)، وانظر: عمدة القاري (١٢٩/١٨).

[١٥١] إرشاد الساري (٦٥/١١)، وانظر: إتحاف القاري باختصار فتح الباري لأبي صهيب (٦٩٦/٣).

[١٥٢] وهي الأحاديث التي لم يرد فيها لفظ: الحقو أو الحُجزة.

[١٥٣] انظر: شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (٣٤٥/٢).

الخاتمة

١) ثبت من دراسة أسانيد الأحاديث السابقة أن:

أ- الحقو – بالإفراد – صفة ثابتة لله تعالى على الوجه اللائق به ﷻ.

ب- الحُجزة: صفة ثابتة لله تعالى على الوجه اللائق به ﷻ.

ت- حقوي –بالتثنية– هذه الصفة لا تثبت لله تعالى؛ لعدم خلو أسانيدها من ضعف شديد وعلة.

ث- منكبي : هذه الصفة لا تثبت لله تعالى لعدم خلو سندها من ضعف شديد وعلة.

٢) الحقو والحُجزة بمعنى واحد، وبالتالي فإثباتهما لا تعارض بينهما خاصة إذا علمنا أن الحقو ثبت من حديث أبي هريرة والحُجرة من حديث ابن عباس، وأبي سعيد، فتنوع مخرجهما مما يدل على أنه لا مانع أن يكون الرسول ﷺ قد وصف الله بهما.

٣) الروايات التي ورد فيها إثبات صفة الحقو من حديث أبي هريرة مُفسرة أو مُبينة لتلك الروايات التي لم يرد فيها إثبات هذه الصفة من حديث أبي هريرة أيضًا.

ولا تعارض بين هذه الروايات –والحمد لله– والتحديث بهما لا يمنع أن يكون أبو هريرة قد سمع الوجهين من النبي ﷺ بدلالة أن بعضهم سمع حجزة بدل حقو فحدّث بهما أو أنه حدّث بهما مرة مجملة ومرة مفسرة؛ لكن قطعًا أنه سمع حقو كما سبق في دراسة شجرة إسناد الحديث فذكرها مرة ولم يذكرها مرة، وكذلك بعده من الرواة قد ذكر الوجهين خاصة وأنهم – أي أبو هريرة ومَن بعده– يُحدثون بالحديث الواحد عشرات بل مئات المرات.

وهذا مُقرر عند علماء مصطلح الحديث.

٤) القول في ((الحقو)) كالقول في ((الوجه)) و((اليد)) وغيرهما من الصفات الذاتية التي ورد الخبر الثابت بوصف الله تعالى، فيجب الإيمان بها جميعًا، وإثباتها لله عز وجل على الوجه الذي يليق بجلاله وعظمته.

٥) فرارًا من إثبات صفة الحقو جعل نفاتها أفعال الرحم من باب المجاز حتى لا يُلزموا بإثبات الصفة إن أقروا بحقيقة هذه الأفعال؛ لذا مَن أقر بحقيقتها –منهم– لموافقة ذلك النص والعقل جعل ذلك خاصًّا بالتعلق بالعرش أو بقائمة العرش.

٦) العبرة بموافقة الحق والدليل لا بمتابعة فلان مهما كان قدمه في العلم.

تم بحمد الله

فهرس المصادر و المراجع

القرآن الكريم

١- إبطال التأويلات لأخبار الصفات ، للقاضي أبي يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء ، تحقيق :محمد بن حمد الحمود النجدي ، دار إيلاف الدولية ، الكويت

٢- إتحاف القاري باختصار فتح الباري ، لأبي صهيب : صفاء الضوي أحمد العدوي ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ .

٣- الأدب المفرد لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري عناية سمير الزهيري طبعة المعارف سنة ١٤١٩هـ

٤- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لشهاب الدين أبي العباس : أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري ، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر الطبعة :السابعة تصوير دار الكتب العلمية .

٥- أساس التقديس ، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي ، تحقيق أحمد حجازي السقا ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ٢٠٠١ م .

٦- الاستذكار (الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار) لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، دار قتيبة ودار الوعي ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ

٧- الأسماء و الصفات لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي دار الكتب العلمية بيروت

٨- أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات لمرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦ هـ .

٩- إكمال إكمال المعلم شرح صحيح مسلم لأبي عبدالله محمد بن خلفة الوشتاني الأبي المالكي ، ومعه شرحه مكمله (مكمل إكمال الإكمال) لأبي عبدالله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسني ، مطبوعان معًا ، تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٠- الإلزامات والتتبع لأبي الحسن علي بن عمر بن البغدادي الدارقطني دراسة وتحقيق: مقبل بن هادي الوداعي دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ

١١- أمثال الحديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي تحقيق :أحمد عبد الفتاح تمام ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت الطبعة :الأولى، ١٤٠٩

١٢- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل : لأبي عبد الله بدر الدين ، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الشافعي ، تحقيق : وهبي سليمان غاوجي الألباني ، دار السلام ، مصر، الطبعة :الأولى، ١٤١٠هـ

١٣- بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية الجزء الذي حققه: يحيى اليحيى (مطبوع على الحاسب) رسالة دكتوراه في جامعة الإمام (١٤١٣هـ).

١٤- الترغيب و الترهيب من الحديث الشريف لأبي محمد زكي الدين عبدالعظيم بن عبد القوي المنذري ضبط و تعليق مصطفى محمد عماره تصوير دار إحياء التراث بيروت الطبعة الثالثة

١٥- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح

١٦- تفسير ابن كثير:(تفسير القرآن العظيم) لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي تقديم د.يوسف المرعشلي دار المعرفة الطبعة التاسعة ١٤١٧ هـ

١٧- تفسير الطبري تفسير ابن جرير (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري تحقيق وتخريج أحمد شاكر و محمود شاكر مكتبة ابن تيمية الطبعة الثانية

١٨- تفسير القرطبي : الجامع لأحكام القرآن – لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي – اعتنى به هشام سمير بخاري – دار عالم الكتب – الرياض – الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ

١٩- تفسير النسائي لأبي عبد الرحمن : أحمد بن شعيب بن علي النسائي تحقيق: صبري بن عبد الرحمن الشافعي و سيد بن عباس الجليمي مكتبة الرشد و مؤسسة الكتب الثقافية ١٤١٠ هـ

٢٠- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم لأبي عبد الله بن أبي نصر محمد بن فتوح بن عبد الله الأزدي الحَمِيدي ، تحقيق : زبيدة محمد سعيد عبد العزيز مكتبة السنة ، القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٥

٢١- تقريب التهذيب للحافظ أبي الفضل : أحمد بن علي بن حجر العسقلانيت تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني ، تقديم : بكر أبو زيد ، دار العاصمة الرياض ، ١٤٢١هـ

٢٢- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله التركي الزركشي ، تحقيق: يحي بن محمد علي الحكمي : مكتبة الرشد : ١٤٢٤

٢٣- تهذيب التهذيب للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلان تحقيق: إبراهيم الزيبق و عادل مرشد ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٦ هـ

٢٤- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق :محمد عوض مرعب ، :دار إحياء التراث العربي ، بيروت الطبعة :الأولى، ٢٠٠١م

٢٥- التوشيح شرح الجامع الصحيح ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، تحقيق ، رضوان جامع رضوان ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة :الأولى، ١٤١٩ هـ

٢٦- التوقيف على مهمات التعاريف ، لزين الدين محمد المعروف بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي، تحقيق عبد الخالق ثروت ، عالم الكتب ، الطبعة :الأولى، ١٤١٠هـ .

٢٧- الثقات أبي حاتم : محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي الدارمي البُستي تصوير عن دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند مراقبة : محمد عبد المعيد خان الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ

٢٨- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي و أخرون ، مؤسسة الرسالة ١٤٢٧ هـ .

٢٩- الجامع لشعب الإيمان للبيهقي تحقيق مختار أحمد الندوي نشر الدار السلفية بالهند

٣٠- الجرح و التعديل ابن أبي حاتم الجرح والتعديل

٣١- جمهرة اللغة : لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة:الأولى، ١٩٨٧م

٣٢- خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يعلمها أصحابه – لمحمد ناصر الدين الألباني – المكتب الإسلامي – ١٤٠٠هـ

٣٣- الدر المنثور في التفسير بالمأثور لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي دار الفكر بيروت

٣٤-الزهد لهناد بن السري التميمي الكوفي تحقيق عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي دار الخلفاء الكويت الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ
٣٥-السلسلة الصحيحة :سلسلة الأحاديث الصحيحية لمحمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف ١٤١٥ هـ
٣٦-السنة لأبي بكر بن أبي عاصم : أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني تحقيق محمد ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ
٣٧-السنة لأبي بكر بن أبي عاصم : أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني تحقيق باسم بن فيصل الجوابرة دار الصميعي الرياض الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
٣٨-سنن البيهقي (السنن الصغير) لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني البيهقي تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي نشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي الطبعة الأولى ١٤١٠هـ
٣٩-السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي تحقيق محمد عبدالقادر عطا دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ
٤٠-السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن : أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي تحقيق وتخريج : حسن عبد المنعم شلبي ، بأشرف: شعيب الأرناؤوط تقديم : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ
٤١-سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ
٤٢-شرح السنة لأبي محمد الحسين بن مسعود بن الفراء البغوي تحقيق شعيب الأرنؤوط و محمد زهير الشاويش المكتب الإسلامي بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ
٤٣-شرح العقيدة الطحاوية ، لصدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الدمشقي ، تحقيق شعيب الأرناؤوط و عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة :الثانية ، ١٤١١هـ .
٤٤-شرح النووي على صحيح مسلم (المنهاج) لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة :الثانية ١٣٩٢هـ
٤٥- شرح علل الترمذي لابي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي تحقيق همام عبدالرحيم سعيد مكتبة الرشد الطبعة الثانية ١٤٢١ هـ

٤٦- شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للشيخ عبدالله الغنيمان ، نسخة مصورة على ورق A4

٤٧- صحيح ابن حبان (بترتيب ابن بلبان) لمحمد بن حبان أبو حاتم البستي ترتيب علاء الدين بن علي بن بلبان الفارسي تحقيق: شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ .

٤٨- صحيح الأدب المفرد محمد ناصر الدين الألباني الطبعة الأولى دار الدليل ١٤١٤ هـ

٤٩- صحيح البخاري لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري – إخراج و طباعة فريق بيت الأفكار الدولية للنشر – ١٤١٩ هـ

٥٠- صحيح الترغيب والترهيب لمحمد ناصر الدين الألباني مكتَبة المَعارف لِلنَشْرِ والتوزيْع، الرياض الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ

٥١- صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري – اعتنى به أبو صهيب الكرمي – إخراج و تنفيذ و طباعة بيت الأفكار الدولية للنشر – ١٤١٩ هـ

٥٢- صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة ، لعلوي بن عبد القادر السَّقَّاف ،دار الهجرة ، الطبعة :الثالثة، ١٤٢٦ هـ .

٥٣- الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، دار المكتبة العلمية ، بيروت الطبعة الأولى١٤٠٤هـ

٥٤- العلل لابن أبي حاتم : أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي ، الرازي ابن أبي حاتم ، تحقيق :فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد و خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي الطبعة :الأولى، ١٤٢٧ هـ .

٥٥- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، لأبي محمد بدر الدين العينى محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي، الطبعة المنيرية تصوير دار الفكر ، بيروت ،

٥٦- عمل اليوم والليلة لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي تحقيق فاروق حمادة مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ

٥٧- غريب الحديث أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المروزي تحقيق عبد الله الجبوري ، وزارة الأوقاف العراقية و مطبعة العاني بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ

٥٨- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي تحقيق حسين محمد محمد شرف ، مراجعة عبد السلام هارون ، المطبعة الأميرية ١٤٠٤ هـ

٥٩- الغريبين في القرآن والحديث لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي تحقيق: أحمد فريد المزيدي تقدم : فتحي حجازي ، مكتبة نزار مصطفى الباز السعودية الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ

٦٠- الفائق في غريب الحديث والأثر لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري تحقيق: علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعرفة لبنان الطبعة: الثانية

٦١- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، ترقم : محمد فؤاد عبد الباقي إخراج و تصحيح و اشرف: محب الدين الخطيب ، بتعليقات: عبد العزيز بن باز ، دار المعرفة ، بيروت ،

٦٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي ، عني بإخراجها وعلق عليها : عبد العزيز بن باز ، و إكمال التعليقات علي بن عبد العزيز الشبل طبعة دار السلام ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ

٦٣- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي : لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي تحقيق :علي حسين علي ، مكتبة السنة ، مصر ، الطبعة :الأولى، ١٤٢٤هـ

٦٤- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي القاهري ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩١هـ .

٦٥- القاموس المحيط لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف :محمد نعيم العرقسُوسي ، مؤسسة الرسالة،بيروت ،الطبعة :الثامنة ، ١٤٢٦ هـ

٦٦- الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ،الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ

٦٧- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، لأبي بكر بن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي تحقيق: كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد ، الرياض الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ

٦٨- الكواكب النيرات في معرفة من أختلط من الرواة الثقات : لأبي البركات زين الدين ابن الكيال ، بركات بن أحمد بن محمد الخطيب ، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي دار المأمون ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١م

٦٩- لسان العرب ، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن على جمال الدين ابن منظور الأنصاري ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة: الثالثة ، ١٤١٤ هـ

٧٠- المجروحين من المحدثين لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي تحقيق : حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي دار الصميعي الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ

٧١- المحيط في اللغة لأبي القاسم الصاحب : إسماعيل بن عباد ، تحقيق: محمد حسن آل ياسين ، عالم الكتب ، ١٤١٤ هـ

٧٢- مختار الصحاح لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي ، تحقيق :يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية و الدار النموذجية، بيروت الطبعة :الخامسة، ١٤٢٠هـ

٧٣- المستدرك على الصحيحين للحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري – تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٢٢ هـ

٧٤- المسند للامام أحمد بن حنبل تحقيق أحمد محمد شاكر و حمزه الزين الطبعة الأولى دار الحديث للنشر القاهرة ١٤١٦ هـ

٧٥- المسند للامام أحمد بن حنبل تحقيق وتخريج و تعليق شعيب الأرنؤوط و أخرون إشراف و تقديم عبدالله بن عبدالمحسن التركي مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ

٧٦- مشكل الحديث وبيانه لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، تحقيق :موسى محمد علي ، عالم الكتب ، بيروت الطبعة :الثانية، ١٩٨٥م .

٧٧- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري ، تحقيق: عبد العظيم الشناوي ، دار المعارف ، القاهرة

٧٨- المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد و عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني الناشر: دار الحرمين للنشر القاهرة

٧٩- معجم ألفاظ العقيدة لأبي عبدالله عامر بن عبدالله الفالح ، بتقديم عبد الله بن عبدالرحمن بن جبرين ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .

٨٠- المعجم الكبير : معجم الطبراني الكبير - لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني – تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي – مكتبة ابن تيمية – القاهرة – الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ

٨١- المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم ، لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي تحقيق محي الدين ديب مستو وأخرون ،دار ابن كثير و دار الكلم الطيب ، الطبعة الأولى ١٤١٧

٨٢- منهج الحافظ ابن حجر في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري لمحمد إسحاق كندو ، دار الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .

٨٣- المؤلف: لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد القرطبي الباجي الأندلسي تحقيق: أبو لبابة حسي دار اللواء ، الرياض الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ

٨٤- المؤلف: لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس التميمي الرازي تحيقق عبد الرحمن بن يحي المعلمي مصور من دائرة المعارف العثمانية الطبعة الأولى

٨٥- موسوعة العلامة الإمام مجدد العصر محمد ناصر الدين الألباني ، صنعه شادي محمد سالم آل نعمان ، إصدار مركز النعمان للبحوث و الدراسات ، اليمن صنعاء الطبعة الأولى ١٤٣١هـ

٨٦- موقع الإسلام سؤال https://islamqa.info/ar

٨٧- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي تحقيق علي محمد البجاوي تصوير دار المعرفة لبنان

٨٨- النهاية في غريب الحديث والأثر : لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت ١٣٩٩هـ

٨٩- نوادر الأصول في أحاديث الرسول لأبي عبدالله محمد بن علي بن الحسن المعروف بالحكيم الترمذي تحقيق عبدالرحمن عميرة دار الجيل بيروت

٩٠- هدي الساري مقدمة فتح الباري للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني تحقيق عبدالقادر شيبة الحمد طبعة على نفقة الأمير سلطان الرياض الطبعة الأولى١٤٢١ هـ